الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ميدان: علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير شعبة التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- ميلودي محسن
- غديرة شيماء

تحت عنوان:

المشاريع التنموية المحلية بين الجدوى الاقتصادية والفساد المالي دراسة حالة ولاية تيارت

نوقشت علنا امام اللجنة مكونة من:

عضو لجنة مناقشة	رتبة	صفة
شباح رشيد	أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
حري خليفة	أستاذ محاضر ب-جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا
مسري جيلالي	أستاذ مساعد أ-جامعة ابن خلدون تيارت	مناقش

السنة الجامعية :2024/2023

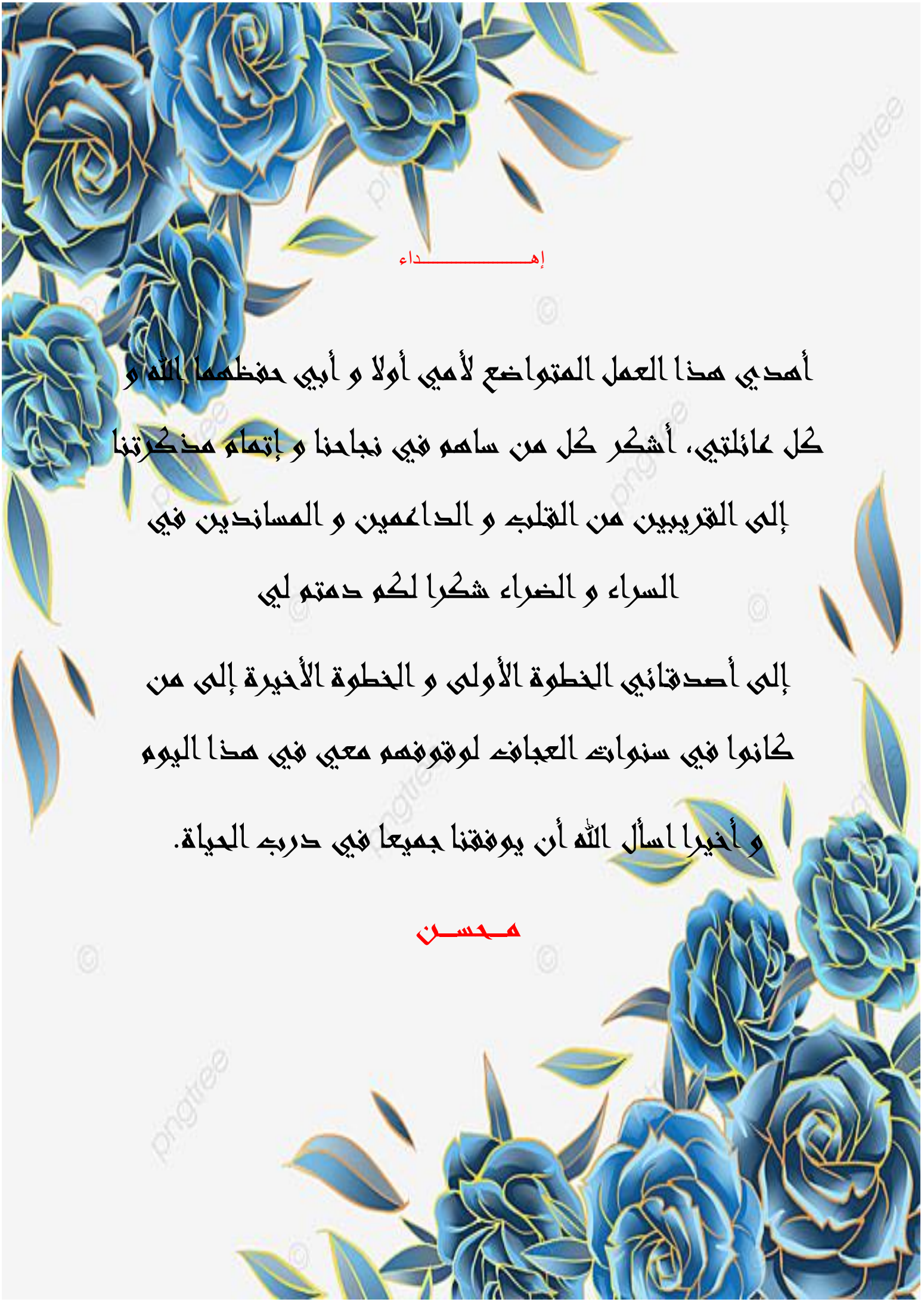

إهـــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع لأمي أولا و أبي حفظهما الله و كل عائلتي، أشكر كل من ساهم في نجاحنا و إتمام مذكرتنا إلى القريبين من القلب و الداعمين و المساندين في السراء و الضراء شكرا لكم دمتم لي

إلى أصدقائي الخطوة الأولى و الخطوة الأخيرة إلى من كانوا في سنوات العجاف لوقوفهم معي في هذا اليوم

و أخيرا اسأل الله أن يوفقنا جميعا في درب الحياة.

محسن

إهـــــــــــــداء

" بسم خالقي و مسير أموري و عصمت أمري لك كل الحمد و الإمتنان"

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمر له...

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ما أنا فيه يعود إلي أبي الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه " أبي الغالي"

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريق الأشواك، و من تحملت كل لحظة ألم مررت بها و ساندتني عند ضعفي و هزلي" أمي الحبيبة"

إلى الدكتور المشرف:

على كل ما قدمته لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

إلى أخواتي و رفاق السنين و لكل من كان عونا و سندا في هذا الطريق ممتنة لكم جميعا ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله.

شيمـــــــاء

FREE PRINTABLE INVITATION - DREVIO.COM

شكرو تقدير

قال الله تعالى " و لئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم و البصيرة.

لا يسعنا إلا أن نخط أسمى عبارات الشكر إلى الأولياء الأعزاء فهم الأحق بالشكر كما نخص بالذكر: الأستاذ المشرف حري خليفة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة بحثنا و كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و عمالهما.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل إلى كل الزملاء و الزميلات

إلى كل هؤلاء نسأل الله تعالى أن يجزينا و إياهم خيرًا.

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ
الفصل الأول: أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد الوطني.....6
تمهيد: 6
المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد.....7
المطلب الأول: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد.....7
المطلب الثاني: أهمية علم الاقتصاد وأهدافه 14
المطلب الثالث : الأنظمة الاقتصادية.....16
المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري 21
مطلب الأول : مفهوم وتطور الاقتصاد 21
المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري (مرحلة 70 . 90) مرحلة (91 . 2000) مرحلة (2000 . 220).....22
المطلب الثالث : أهداف و نتائج التطور الاقتصادي.....41
المبحث الثالث :أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد 44
المطلب الأول : تعريف التنمية الاقتصادية.....44
المطلب الثاني : مظاهرالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.....47
المطلب الثالث :أهداف التنمية الاقتصادية 49
خلاصة الفصل 52
الفصل الثاني : مشاريع التنموية اقتصادية لولاية تيارت 54
تمهيد : 54
المبحث الأول : التعريف بولاية تيارت.....55
المطلب الأول : موقع و خصائص الطبيعية لولاية تيارت 55

المطلب الثاني : تطور عدد السكان و الشغل 56
المطلب الثالث: الخدمة العمومية و احتياجات سكان 57
المبحث الثاني : معاينة المشاريع اقتصادية منجزة في ولاية تيارت 58
المطلب الأول : المشاريع البنية التحتية 58
المطلب الثاني : مشاريع الخدمة عمومية 62
المطلب الثالث : مشاريع الاقتصادية 65
المبحث الثالث : دراسة تحليلية لجدوى اقتصادية للمشاريع التنموية 68
المطلب الأول: جمع معطيات من هيئات معينة 68
المطلب الثاني : دراسة و تحليل معطيات متعلقة بالمشاريع تنموية منجزة 69
المطلب الثالث : استخلاص النتائج و اقتراح حلول 70
خاتمة : 72
قائمة المراجع 75

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1	استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970–1973	23
2	الإستثمارات الجزائرية 1967–1979	25
3	تطور معدلات النمو الإنتاج الصناعي العمومي فيزئيا	34
4	مضمون البرنامج التكميلي لدعم نمو 2005–2009	39
5	تطور البطالة في الجزائر 2010–2020	41
6	إحصائيات مشاريع زراعة الحبوب و الفواكه و الخضر لولاية تيارت 2023	65
7	إحصائيات مشاريع تربية حيوانية لولاية تيارت	67
8	مشاريع التي انجزتها البلدية في إطار مخطط التنموي للبلدية سنة 2023	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	37
2	التوزيع الأموال المخصصة لبرنامج لإنعاش الاقتصادي	38
3	الحلقة المفرغة للإقتصاديات الريعية	42
4	تطور التضخم في الجزائر	44

مقدمة

مقدمة

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواء مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، لاسيما في ظل انخفاض مداخيل الجباية البترولية وتغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية. فعملية التنمية المحلية عملية ذات أبعاد إستراتيجية تتطلب توحيد الجهود المحلية و الحكومية للرقي بالمطالب الشعبية خاصة بولاية تيارت، إلا أنه غالبا ما تصطدم بجملة من المشكلات المتعلقة بفهم البيئة بمختلف آلياتها و جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية أو الثقافية و الديموغرافية و السياسية و الإيكولوجية و دراستها دراسة دقيقة الاستفادة من قدرات المنطقة – تيارت– أو البلديات التباعة لها و تحويلها إلى طاقات و استثمارات حقيقية و العمل على كيفية المناورة لصالح البيئة المحلية للولاية في خضم الوصاية المركزية و الإدارية.

وتيارت كغيرها من ولاية الجزائر وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وكحل مقترح حينها تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية والمحلية.

ثم إن موضوع التوسع في عملية التنمية المحلية خصص مبالغ مالية كبيرة في الاقتصاد، يجب أن يراعى فيه التوازنات الاقتصادية على المستوى الكلي حتى لا يتعرض الاقتصاد، إلى هزات تؤدي به إلى الاختلالات و أزمات، و مما زاد من تعقد الأمر الانتشار الرهيب للفساد وطنيا و محليا بشتى أنواعه، خاصة الفساد المالي الذي أصبح من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الضرر بعملية التنمية المحلية لولاية تيارت، مما يحتم علينا اللجوء إلى البحث في سبل مكافحة الفساد المالي من أجل الوصول إلى تنمية محلية ضرورية تفرضها الظروف الاقتصادية الجديدة للبلاد عامة و الولاية خاصة.

بناء على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة على النحو التالي: **كيف يمكن تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع التنموية المحلية دون هدر المال العام؟**

تفرع عن الإشكالية الرئيسة التساؤلات التالية

- ما المقصود بالتنمية المحلية وأثرها في تطوير الاقتصاد؟
- ما واقع التنمية المحلية في ولاية تيارت وطبيعة أثرها في الترقية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن؟
- ما مدى انتشار ظاهرة الفساد المالي في تجسيد المشاريع التنموية في ولاية تيارت؟

الفرضيات:

للإلمام بكل جوانب هاته الانشغالات قمنا طرح الفرضيات التالية:

- فعلا تعتبر التنمية آلية من آليات النمو والتطور الاقتصادي للبلدان
- تجربة الجزائر في التنمية المحلية تجربة رائدة برغم من النقائص في التخطيط
- انتشار ظاهرة الفساد المالي وتبني المشاريع الوهمية واقع تعيشه الحركة الاقتصادية في الجزائر

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

- تجمع بين متغيرين بالغي الأهمية في وقتنا الحاضر وهما المشاريع التنموية المحلية والفساد المالي إضافة إلى كون أن التنمية المحلية لولاية تيارت تعتبر من المواضيع الحديثة التي تلقى اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية الحالية.
- تعتبر هذه الدراسة كإضافة علمية جديدة لمكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير بجامعة تيارت.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في سلسلة من العناصر أبرزها مايلي:

- تسليط الضوء على ضرورة مواكبة التنمية المحلية لولاية تيارت للتغيرات والتطورات الاقتصادية والإدارية والمالية.
- تسليط الضوء على مصطلح حديث في عالم المال والاقتصاد وهو التنمية المحلية والفساد المالي.
- التعرف على مدى إدراك الفساد المالي لحتمية وجوده في المشاريع التنموية المحلية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع المشاريع التنموية المحلية في الواقع المعاش ومدى مساهمتها في تحقيق الاقتصاد المحلي لولاية تيارت.
- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي تعنى بالقطاعات التنموية المحلية _ مديرية خدمة العمومية _ مديرية الأشغال العمومية _ بلدية تيارت _ مديرية التعمير والسكن _ مديرية الموارد المائية _ مديرية الصناعة _
- تميز هذا الموضوع بالديناميكية.

حدود الدراسة:

تبرز حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: ولاية تيارت

الحدود الزمنية: تناولت هذه الدراسة المشاريع التنموية في ولاية تيارت

المجال الموضوعي:

- التركيز على معرفة أثر المشاريع التنموية المحلية على ولاية تيارت

المنهج المتبع: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقيق من الفرضيات، تم إتباع المناهج التي تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة وهي:

المنهج الوصفي: من أجل وصف المفاهيم العامة المتعلقة بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في وصف المشاريع التنموية المحلية بين الجدوى الاقتصادية وبين الفساد المالي

المنهج التحليلي: وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية من أجل ضبط الإطار النظري للدراسة.

منهج دراسة حالة: من خلال قيامنا بدراسة جدوى على مستوى ولاية تيارت.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

- **دراسة عبد المطلب عبد الحميد حيث** عالجت الإشكالية التالية: التمويل المحلي التنمية المحلية

تعتبر هذه الدراسة أن التنمية المحلية هي الدعامة الرئيسية للتنمية الكلية، وبالتالي فإن دعم التمويل المحلي من خلال توفير الموارد الذاتية المحلية يسهم في مساعدة الحكومات المركزية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. قُسِّمت الدراسة إلى ثمانية فصول، تناولت من خلالها أهمية التنمية المحلية في تعزيز التنمية الشاملة، وحددت مصادر تمويل المحليات وطرق تعبئة هذه الموارد، إضافة إلى إصلاح الاختلالات في هيكل التمويل المحلي.

الدراسة الثانية:

قام بها الباحث محند واعمر علي زيان بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير سنة 2001 في أطروحة دكتوراه بعنوان:

«Les finances publiques locales, analyse et perspectives dans une économie en transition. Cas de l'Algérie»

تناولت هذه الدراسة إشكالية المالية المحلية في الجزائر خلال الفترة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر. استعرضت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر حتى عام 1990، مشيرة إلى التحولات التي أثرت على دور الدولة والصلاحيات التي يمكن أن تتنازل عنها لصالح الجماعات المحلية في ظل الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية العالمية. ومع ذلك، كانت هذه الدراسة شاملة ولم تقدم بيانات ميدانية على المستوى المحلي تعكس واقع تمويل التنمية المحلية والعوائق التي تعترض تنفيذ الجماعات المحلية لدورها التنموي.

صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نوجزها فيما يلي:

محدودية المراجع و الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع

كما واجهت الدراسة صعوبة في ما يخص الجانب المتعمق بالفصل التطبيقي من حيث صعوبة الحصول عمى المعلومات والبيانات عمى مستوى البلدية محل الدراسة وأزداد الأمر صعوبة عند التعامل مع البيانات

محتوى الدراسة: قصد الإلمام بجوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث، بحيث نحاول من خلالها الإلمام بالإطارين النظري والتطبيقي للدراسة وفق ما يلي: جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد الوطني فمن خلاله تمت مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمتغيرات موضوع الدراسة بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول تم التطرق فيه إلى مدخل عام حول ماهية علم الاقتصاد، أما المبحث الثاني تناولنا فيه أساسيات تطور الاقتصاد في الجزائر، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد، أما الفصل الثاني خصص للتعريف المشاريع الاقتصادية التنموية لولاية تيارت، وتم كذلك تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تم التطرق فيه إلى التعريف بولاية تيارت، أما المبحث الثاني تم فيه عرض المشاريع الاقتصادية المنجزة لولاية تيارت، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة تحليلية لجدوى اقتصادية للمشاريع التنموية المنجزة في ولاية تيارت.

الفصل الأول

أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد الوطني

الفصل الأول: أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

إن الاهتمام بمفهوم التنمية المحلية يعتبر من أهم ما تسعى إلى تحقيقه وبلوغه معظم دول العالم سواء المتقدمة منها وتلك السائرة في طريق النمو، وهذا راجع لكونها أداة تهدف إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرقي الاجتماعي لأفراد المجتمع المحلي، وذلك بالاعتماد على لآليات وبرامج محددة ومدروسة بشكل جيد ومعمق.

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد

كلمة "الاقتصاد" هي في الأصل كلمة يونانية تعني إدارة المنزل أو التدابير المنزلي، فمن مسؤوليات مسيّر الأسرة أن يحدّد العمل الملائم لكل فرد من أفراد أسرته بما يتناسب مع قدرته و رغبته و مصلحة العائلة ككل، و مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات التي يمكن أن تحدّ من عمل أفراد الأسرة بسبب عدم توفر الموارد أو الإمكانيات الكافية، فعلى سبيل المثال على رب الأسرة أن يحدّد من يقوم بإعداد طعام الغذاء و من يذهب إلى السوق لشراء الخضار و من يقوم بترتيب المنزل و من ينظف حديقة المنزل و من ممكن له مشاهدة التلفاز، هنا ملاحظة مسؤولية رب الأسرة بتوزيع العمل على أفراد أسرته بقصد تنظيم العمل حتى يتم إكمال و عمل أمور المنزل من ترتيب و تنظيف و تسوّق و إعداد للطعام.

هذا كله على مستوى الأسرة فإذا وسّعنا الدائرة من الأسرة إلى المجتمع ككل، فالمجتمع أيضا بحاجة إلى توزيع للعمل فيه بقصد تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراده، فيجب أن يكون هناك أشخاص يعملون بالزراعة وأشخاص يصنعون الأثاث وآخرون يعملون في مجال البناء والتعليم والصحة ويرها العديد من الأعمال المطلوبة لخدمة المجتمع.

هما تقدم نجد أنفسنا أمام مجموعة من التساؤلات التالية: من يستطيع أن يحد حاجات المجتمع؟

و من يستطيع أن ينظم توزيع أفراد المجتمع للعمل فيها يحقق مصالح المجتمع بالقدر الممكن و يقصد تحقيق أكبر منفعة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد المتاحة للاستخدام؟ وللإجابة على هذه التساؤلات تتطرق إلى ما سنورده لاحقا في المحور الأول من خلال فهمنا لعلم الاقتصاد.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد

أولا: نشأة وتطور علم الاقتصاد

يرى معظم الاقتصاديين أن سنة 1776 هي سنة ميلاد علم الاقتصاد، حيث يشير هذه التاريخ إلى ظهور كتاب الفيلسوف الاسكتلندي أدم سميث (Adam Smith1723-1790) المرسوم بـ : بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم) و المعروف اختصارا بـ ثروة الأمم the wealth of national و قد كتب لهذا العلم أن ينشأ في بريطانيا مهد الثورة الصناعية التي شكلت نقطة انعطاف في منحنى تاريخ البشرية الاقتصادي[1].

[1]- فيصل بوطيبة ,"مدخل لعلم الاقتصاد، جسور،الجزائر،2017, ص18.

لقد مرّ علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها عدد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم ووضعت النظريات و الأراء المختلفة التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم الهام، و لنتعرف على أبرز هذه المراحل لابّد من التعرف على المدارس التي ناقشت هذا العلم، و من أبرز هذه المدارس نجد:

1.1 المدرسة التجارية المركنتيلية: Manacantihilim 1500-1776: يعتبر وليام بتي (W.pethy) من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث أدى ظهور عصر النهضة و اكتشاف أمريكا و ما أعقبه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات و ازدياد النشاط التجاري و تدفق المعادن الثمينة مما دفع الكثيري إلى الاعتقاد إلى أن النشاط الاقتصادي هو الأهم، حيث بذلك نستطيع الدول أن تهيمن و تبسط سلطتها من خلال السيطرة على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة و التي تعتبر أحد نتائج العملية التجارية، كما تمّ اعتبار، كافة النشاطات الأخرى كالزراعة مثلاً من النشاطات العقيمة التي لا تقدم أي شيء، كما عملت هذه المدرسة على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدول فقط مما أدى إلى ظهور منطق الهيمنة و السيطرة عند الكثير من الدول و قد مثلت هذه المدرسة ما يسمى بمذهب الاقتصاد المسخر.

2.1 مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) 1756.1778:حيث كان من أبرز روادها الاقتصاديين الفرنسيون بقيادة " فرنسوا كيناي" و تميزت هذه المدرسة بمايلي[1]

- وجود قناعة بأن هناك قوانين طبيعية تحكم السلوك الإنساني في مختلف مجالاته و يجب احترامها.
- التأكيد على الحرية الشخصية و المساواة.
- استخدموا أسلوب التجميع في التحليل الاقتصادي و الذي يتمثل في الجدول الاقتصادي
- أكدوا على أن طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة في المجتمع و ما عداها يعتبر عقيم.
- نادوا بعدم التدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد

3.1 المدرسة الكلاسيكية التقليدية 1786. 1871: يعتبر أدم سميث من أبرز مفكري هذه المدرسة و قد برز ذلك في كتابه ثروة الأمم إبان الثورة الصناعية كما ذكرنا في بادئ الأمر، و قد تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية، حيث ركزت على أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية و أن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفاته و تدفعه بالتالي إلى تحقيق المنفعة العامة، و ينحصر و يتحدد دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن أن تحكم النظام الداخلي و الخارجي و إقامة

[1]ـمحمد الوادي، ابراهيم خريمس، نضال الحواري، ضرار العتيبيالأساس في علم الاقتصاد"، (البازوري، الأردن 2007)،ص 26،27 يتصرف لكن

العدل بين الأفراد و تقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصادي، حيث طالب أصحاب هذه المدرسة بالحد من الضرائب و عدم التوسع فيها و نادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة ؟؟؟ طالبوا بتخفيف القيود على حركة التجارة و جعلها في حدود ضيقة[1].

4.1 المدرسة الكينزية (الحديثة): لقد تعرض الاقتصاد الكلاسيكي إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملة كان من أبرزها حدوث الكساد الكبير خلال الفترة 1929-1933م الذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي و انتشار البطالة على نطاق واسع في الأقطار الرأسمالية، و تعرّض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر فظهر كتاب " النظرية العامة" للاقتصادي الانجليزي المعروف جون هاينردكينز (j.n.keynes) في سنة 1936 و الذي استهدف معالجة المشكلات الإقتصادية الخطيرة التي كادت أن تعرّض النظام الرأسمالي إلى الانهيار، و كان أبرز المقترحات التي جاء بها كينز هو ضرورة قيام الحكومة بتبّني سياسات اقتصادية و مالية و نقدية لمعالجة التقلبات الاقتصادية بدرجات متفاوتة في الأقطار الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و حققت نتائج إيجابية و ملحوظة[2].

ثانيا: مفهوم علم الاقتصاد

لقد تعددت و اختلفت التعاريف التي أعطيت لمفهوم علم الاقتصاد، تبعا لاختلاف التوجيهات العلمية و الانتماءات الإيديولوجية والمذهبية للمفكرين الاقتصاديين الذين نذرت له إضافة إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية و السمات و التطورات الثقافية و العلمية و التكنولوجية السائدة في كل مرحلة تاريخية، و لهذا فإن المتتبع لتطور مفهوم علم اقتصاد يصطدم حقيقة بذلك التنوع و الثراء المذهل في تعريف هذا العلم، و كيف كانت تفسيراته و ماهيته تختلف اختلافات جذرية من مرحلة إلى أخرى و من مدرسة فكرية إلى أخرى، و إذ كانوا اجمعوا كلهم على أنه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، و سنستعرض من خلال أهم التعاريف و بنية كيف كانت الاختلافات المتباينة في تعريف الاقتصاد بحسب المدارس و الإيديولوجية و المراحل الزمنية لتعبر عن تطور مفهوم هذا العلم من جهة و عن اتساع موضوعاته و تعدد مجالاته من جهة أخرى.

* **حسب آدم سميث:** هو العلم الذي يهتم بكيفية إغناء الأمة أي كيف تغتنم الأمة، حيث يرتكز آدم سميث في تعريفه لعلم الاقتصاد على الطريقة التي تمكن الأمة من تعظيم الثروة، من خلال البحث عن الموارد و الحفاظ عليها و توزيعها بالطريقة على مختلف الاستخدامات.

[1]- معين أمين السيد ، محاضرات في مدخل للاقتصاد، الطبعة الأولى (جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير 2016) ص39

[2]- عبد الوهاب بـ الامين ، فريد بشير " الاقتصاد الجزئي" كتاب الكتروني (بدون سنة نشر (Accès ص8

***حسب جون ستوارث ميل:** يرى أن المشكلة تتمثل في إنتاج و توزيع الوسائل، يقول أن علم الاقتصاد يهتم بتلك القوانين المتعلقة بإنتاج و توزيع الوسائل المستخدمة في إشباع حاجات و رغبات الأفراد اللازمة لمعيشتهم، أي أنه يدرس القوانين التي تحكم عمل الإنسان في سبيل إنتاج الثروة، و كيفية توزيعها على مختلف استخداماتها المتنوعة.

***ربو مبار:** يقول أن علم الاقتصاد هو علم يدرس تسيير الموارد النادرة و أشكال تحويل هذه الموارد و هو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجات العديدة، التي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة.

***مللينون فريدمان:** عرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية[1]. و عليه فإن جميع المسائل و القضايا الاقتصادية تعتبر من صميم إهتمامات علم الاقتصاد الذي يبحث في ماهية و أسباب المشكلة الاقتصادية على مختلف مستوياتها و كيفية معالجتها.

***بول سام ويلسون:** يهتم علم الاقتصاد بدراسة كيفية اختيار الأفراد و المجتمع و استخدام الموارد في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن، و من ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي و المستقبلي و بين مختلف الأفراد و الجماعات في المجتمع[2] فهذا التعريف يشير إشكاليات مهمة أمام علم الاقتصاد و التي يجب معالجتها و تتمثل في :

- كيفية توفير و اختيار الموارد الضرورية لعمليات الإنتاج
- الطريقة المثلى المتبعة في استخدام تلك الموارد من أجل إنتاج وسائل التلبية الحاجات والرغبات.
- طريقة التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات الحالية و المستقبلية أي أنه يبحث في كيفية توزيع بين القفزات الزمنية.
- التوزيع العادل لثروة مختلف الأفراد و الجماعات.

*عرف علم الاقتصاد على أنه علم من العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بدراسة مشكلة إدارة استعمال الموارد النادرة أو المحدودة نسبيا، شكل يسمح بالحصول على أقصى إشباع لحاجات المجتمع اللامتناهية أي أن الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد يتمحور حول إشكالية إيجاد الطريقة المناسبة علم من العلوم الاجتماعية كونه يهتم بدراسة أحد جوانب سلوك الإنسان.

[1]- السيد محمد أحمد سيرتي أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعيين للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية 2014،ص:18
[2]- متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد - مدخل عام، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2009،ص: 20

*عرف الإقتصاد على أنه حاصل مجموعة النشاطات التي يقوم بها الإنسان و التي من شأنها إشباع حاجاته و رغباته و رفع مستوى معيشة، و أمام تزايد الحاجات و ندرة الموارد يسعى علم الاقتصاد للوصول إلى المستوى الأمثل في الإنتاج السلعي و الخدمي و توزيعه بالطريقة المثلى على مختلف الاحتياجات و الرغبات.

*هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يحاول دراسة السلوك الإنساني، من حيث محاولة توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة و كونه من العلوم الاجتماعية فإنه يركز دراساته على الظواهر الإنسانية المتجسدة في مختلف العلاقات و السلوكات التي تتحد في إطار الأنشطة الاقتصادية من الإنتاج إلى التوزيع و التبادل و الاستهلاك.

*علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يختص بدراسة كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج [العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية] الإنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة[1].

***التعريف عند الاشتراكيين:** يركز الاشتراكيين في نظرتهم لعلم الاقتصاد على الجوانب الاجتماعية لهذا العلم، القائمة على العدالة و تنظيم العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن عمليات إنتاج السلع و إشباع الحاجات ، و هذا بناءا على تفسيرهم للنشاط الاقتصادي على أنه محصلة تفاعل الأفراد فيما بينهم و بين الطبيعة و التي تنتج نوعين من العلاقات علاقة الإنسان بالإنسان في الإطار الإنتاجي و علاقة الإنسان بالطبيعة و من أبرز التعاريف في هذا الإطار نجد:

***تعريف كارل ماركس:** ينظر إليه على أنه العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي ضمن تدخل الأفراد في علاقات اجتماعية، و التي تربطهم بميدان الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك أي أنه يركز على العلاقات التي تنتج عن ممارسة الأنشطة الإقتصادية الأساسية و المتمثلة في الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك.

***لنين:** يعرفه على أنه علم لا يهتم بالإنتاج بل بالعلاقات الأفراد الاجتماعية و الناتجة عن الإنتاج، أي داخل الكيان الاجتماعي للإنتاج الاجتماعي للإنتاج، فهو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الاجتماعي، بمعنى أنه يدرس القوانين التي تحكم الإنتاج و توزيع الخيرات المادية على أفراد المجتمع و ذلك في مختلف مراحل تطور الإنتاج.

. من خلال ما سبق يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإقتصادي للإنسان و مختلف العلاقات و الظواهر التي تنتج عنه، سواء بين الإنسان و الإنسان أو بين الإنسان و

[1]بسام حجار، علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010، ص: 05

الطبيعة، و كذا العلاقات الناشئة بين مختلف متغيرات و عناصر النشاط الاقتصادي فهو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة الظواهر و السلوكات الاقتصادية المختلفة.

***الاقتصاد كعلم:** حتى يمكن لنا القول عن أي مجال بي لامعرفي مهما كان أنه علم، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص و الشروط و التي تميزه عن باقي مجالات المعرفة الإنسانية و من بين هذه الشروط و الخصائص مايلي:

- أن تكون له قواعد و نظريات عامة و ثابتة و قابلة للتطبيق
- أن يكون له موضوع خاص به
- أن يستخدم أحد طرق البحث العلمي
- أن يستعمل بعض من العلوم و تستعمله تلك العلوم

و لكون أن مختلف الدراسات في مجال الاقتصاد تختص بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان سواء كان كفرد أو كجماعة أو كمجتمع، كما أنها تعتمد على النهج العلمي، إضافة إلى أن تلك الدراسات تعتمد على مخرجات العلوم الأخرى كالرياضيات ،علم النفس، علم الاجتماعي، و الإحصاء، و ستعمل من خلال هذا الفصل على بحث هذه النقاط من أجل توضيح خصائص و أبعاد علم الاقتصاد.

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يمتلك علم الاقتصاد رابطا قويا و مؤثرا في مجموعة عديدة من العلوم الأخرى، فهو بذلك يؤثر و يتأثر بها ما جعل نظرياته تستلهم من العديد من الجوانب الاجتماعية و السياسية و علوم الرياضيات و القانون و الإحصاء و ما إلى ذلك من باقي العلوم الأخرى.

أ/ علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع :

يدرس علم الاقتصاد جزءا من ظواهر علم الاجتماع و تتعلق مباشرة بالظواهر الاقتصادية، و يتمثل هذا من خلال إعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة من أجل زيادة النمو الاقتصادي، و كذا تحقيق العدالة الاجتماعية في مسألة توزيع الثروة و الدخل من خلال الإعاقات الحكومية و السياسات الضريبية و المالية المختلفة، مما يستدعي على الحكومات التعرف على التركيب السكاني و التقاليد و العادات السائدة في تلك المجتمعات، و هذا من أجل رصد حالات البطالة و الفقر في الحضر و الريف و المناطق النائية كذلك و أوضح عالم الاجتماع الشهير **شوم بيتر** العلاقة الوطيدة بين علم الاجتماع و علم الاقتصاد إذ قال " إن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر و ما هي الآثار المترتبة على تصرفهم تلك ، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاره" إذ يقدم علم الاجتماع لرجل الاقتصاد المعلومات الضرورية عن الجو و المناخ الاجتماعي كدراسة حالة الفقر

لمناطق معينة في بلد ما، حيث يجب توافر المعلومات عن الجو و المناخ الاجتماعي الغالب و السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم الاجتماعي و حل مشاكلهم الاقتصادية.[1]

ب/علاقة علم الاقتصاد بالعلوم السياسية

يربط الاقتصاد و السياسة علاقة وثيقة إذ و من دون نظام سياسي يدعوا إلى الديمقراطية و الليبرالية فإنه لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر تحررا كليا من منظومة القوانين المعيقة لتحديث و الازدهار على صعيد الدولة و المجتمع كما أنه لا يمكن الاقتصاد الدول الصناعية غير المعتمدة لنمط الليبرالي ضمن نظامها السياسي أن تشهد ازدهارا و تطورا، حيث أن قاعدة "**دعه يعمل دعه يمر**"

هي المثل الذي يستند إليه النظام الليبرالي والحر , أي عملية إنعاش الاقتصاد عن طريق ما يسمى باعتماد سياسة الباب المفتوح، و بما أن الاقتصاد مرآة عاكسة للنظام السياسي فإنه يعكس أنماطه و توجهاته في سن القوانين المتعلقة بالملكية و السوق...الخ، بهذا فإن النظام السياسي هو الذي يحدد مدى نمو القطاعات الأساسية للبلد و خاصة الإنتاجية منها، التي تتيح للدولة تكوين الثروة من خلال الموارد المالية اللازمة في سبيل إنعاش القطاعات الأخرى، و أتضح من خلال التجارب المتكررة للنظم الديمقراطية الحرة أن هناك علاقة وطيدة تربط النظام السياسي الليبرالية بمسألة النمو الاقتصادي[2].

ت/ علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

هنالك علاقة واضحة بين علم الاقتصاد و علم الرياضيات، و التي تتضح من خلال المعادلات الرياضية التي يستخدمها الاقتصاد ديون من أجل توضيح و شرح و تفسير عدة من الظواهر الاقتصادية و حساب قيمة المتغيرات الاقتصادية و العلاقة بين هذه المتغيرات ، مثلا قد يتم اللجوء إلى استخدام المعادلات الرياضية لحساب الإيرادات و التكاليف الكلية و الحدية، الأرباح، الدخل الفردي الناتج المحلي الاجمالي و الدخل القومي و غيرها[3].

ث/ علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

لابد لأي علم من العلوم أن يكون مؤطرا بقوانين تنظمه، و علم الاقتصاد كغيره من العلوم الأخرى قائم على قوانين تعكس الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع، كما لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة من إيجار و بيع و شراء.....الخ و كذا إبرام العقود التجارية و فض النزاعات بين الأطراف من دون إطار قانوني يسمح و ينظم ذلك و عندما يسن المشرع المبادئ القانونية لابد من أن

[1] سيراتيباية خديجة " محاضرات في مقياس مدخل العلم الاقتصاد" (جامعة الجزائر3، 2018–2019) ص16.
[2] سيراتباية خديجة " محاضرات في مقياس مدخل العلم الاقتصاد" (جامعة الجزائر3، 2018–2019) ص17
[3] ـ مرجع سبق ذكره

يأخذ بعين الاعتبار الظروف الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العلاقات الاقتصادية السائدة في ذلك البلد[1].

ج/ علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

من أصعب فصل التحليل و الدراسة الاقتصادية على الأدوات الإحصائية إذ أن الدراسات الاقتصادية تهدف إلى التنبؤ و التخطيط و التقدير سواء كان ذلك على مستوى المشروع الفردي و المؤسساتي أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل لهذا تلعب البيانات و المعلومات الإحصائية دورا هاما للقيام بالدراسات و البحوث الاقتصادية، و على سبيل المثال و لدراسة السوق بهدف معرفة و تحديد العوامل المؤثرة على عرض و طلب سلع ما لابد من استخدام الأسلوب الإحصائي كما الإحصاءات الديموغرافية دورا هاما في اتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط المدن و إنشاء المصانع و المحالات التجارية و بناء المدارس و المستشفيات و غيرها، و هنا نجد أن المؤشرات و البيانات الإحصائية و إحصاءات سوق الشغل و الإحصاءات التجارية و الصناعية ....الخ، و كذا المعلومات الإحصائية النقدية و المالية و ذلك المتعلقة بالمعاملات الخارجية.....الخ، هذه الإحصاءات تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي تستند عليها الدراسات الاقتصادية[2]

المطلب الثاني: أهمية علم الاقتصاد وأهدافه

أولا : أهمية علم الاقتصاد

تختلف أهمية علم الاقتصاد بإختلاف المستوى و الزوايا التي تدرسه من خلالها سواء على مستوى الإنسان الفرد وعلى المستوى الوحدة الإنتاجية أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الاقتصاد العالمي وسع ذلك فإن أهمية دراسة علم الاقتصاد تنصح في جميع المستويات المذكورة بصفة خاصة كما تظهر جدوى دراسة مبادئ هذا العلم لغيرهم بصفة عامة وذلك من خلال مايلي:

. يعتبر السلوك الاقتصادي لكل فرد في المجتمع أمر ضروريا في ممارسة الحياة اليومية فإشباع الحاجات حاضرة يتم عن طريق الإنفاق استهلاكي كما أن إشباع الحاجات الآجلة يتحقق عن طريق الادخار و الحصول على المزيد من الإشباع يتم عن طريق استثمار و يعتمد على المزيد من هذه الأنشطة على مستوى الدخل المتاح للفرد .....الخ

إن تنظيم هذا السلوك الاقتصادي بجوانبه المختلفة بهدف الوصول إلى أقصى إشباع ممكن ولا شك في أهمية ذلك بالنسبة للفرد يخضع لمبادئ معينة يشملها علم الاقتصاد

[1]- - باية خديجة " محاضرات في مقّاس مدخل العلم الاقتصاد")جامعة الجزائر،3 2018-2019(ص18

. لا شك في اختيار طريقة معينة لتنظيم حياة الاقتصادية في المجتمعات و الدول ليس اعتباطا مطلقا وإنما يقوم دائما على أساس أفكار مفاهيم معينة ذات طابع علمي أو أخلاقي أو أي طابع أخر وهذه الأفكار والمفاهيم تشكل الرصيد الفكري للمذهب الاقتصادي القائم على أساسها وحين يدرس أي مذهب اقتصادي يجب أن يتناول من ناحية : طريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية ومن ناحية أخرى رصيده من أفكار والمفاهيم التي يرتبط بالمذهب ومنذ أن بدأ علم اقتصاد السياسي يشق طريقته من مجال التفكير الاقتصادي أخذت بعض النظريات العلمية في الاقتصاد تكون جزءا من هذا الرصيد الفكري للمذهب [1] ولما كان تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع وفقا للمذهب الاقتصادي السائد يؤثر تأثيرا مباشرا في سلوك الاقتصادي و الإجتماعي للفرد فإن دراسة أسس مذاهب الاقتصادية يعتبرا أمرا هاما .

لا يمكن لأحد الآن أن ينكر أهمية الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها في حياة الأفراد والأمم فالدول النامية تحاول جاهدة إتباع طريق التنمية الاقتصادية يحفف من عبء التخلف الذي مزال يخيم بثقله على شعوبها والدول المتقدمة تحاول هي الأخرى تحقق المزيد من التقدم و النمو الاقتصادي ارتفاعا بمستوى معيشتها و إشباعا المزيد من حاجات و الرفاهية لمواطنيها و أصبح الناس يؤمنون بأن أي إصلاح لا بد أن يبدأ بإصلاح أحوال معيشتهم ولذلك أصبحت المبادئ والمعتقدات التي تتصارع اليوم في عالمنا تلبي ثوبا اقتصاديان وتبشر بالرخاء والحلول الاقتصادية للفرد و المجتمع ذلك لأنها أدركت أن إنسان العصر الحديث يصعب الوصول إلى عقله إلا عن طريق مزيد من الإشباع لحاجاته أولا ... بل أن حكومات أصبحت اليوم نبحث عن القوة الاقتصادية في المقام الأول ، لأنها تستطيع بها أن تحصل على قدرة العسكرية [2]

ثانيا : أهداف علم الاقتصاد

. من خلال التعريفات السابقة لعلم الاقتصاد يمكن أن نصل إلى أهم أهداف علم الاقتصاد الذي يتمثل في فهم أبعاد و أسباب و طرق حل مشكلة ندرة الموارد و كيفية استغلال هذه الموارد أي مشكلة الاقتصادية التي تشير لها كثير من كتب الاقتصاد على أنها مشكلة الندرة الاختيار بالاعتماد على تعريفات سابقة يمكن القول أن علم الاقتصاد يهدف إلى مايلي[3]

- للمساعدة في فهم واقع الاقتصاد الذي نعيش به من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف و الفرص المتاحة و التهديدات

[1]- محمد يافر الصدر اقتصاديا الطبعة عشرون دار التعارف المطبوعات بيروت 1987 ص 27
[2]- روبرت هيلبرونر الاقتصاد في خدمة المجتمع ترجمة محمد ماهر مكتبة اقتصادية دار الكرنك القاهرة 1965 ص 10
[3]-ايهاب مقابلة و آخرون تعريف علم الاقتصاد و أهدافه موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية تاريخية

- المساعدة في التعامل مع القضايا الاقتصادية التي تهم الفرد أي على مستوى الجزئي و تلك التي تتعلق بالمجتمع كوحدة واحدة أي على مستوى الكلي المساعدة فهم الظواهر الاقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية
- المساعدة في توزيع مكتسبات التنمية بين أفراد المجتمع بعدالة
- المساعدة في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية و ترشيد القرارات الاقتصادية
- المساعدة في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية المتوقعة من أجل تعظيم الاستفادة منها أو العمل على مواجهتها من خلال وضع الحلول المناسبة لها
- المساعدة في فهم آليات التعامل مع الاقتصاديات الأخرى
- المساعدة في تنظيم عملية الإنتاجية من خلال تحديد نوعية و كمية الإنتاج و طريقة الإنتاج و آلية التوزيع
- المساعدة في دفع عملية التنمية الاقتصادية بحيث تلائم التطور الحاصل في أسواق السلع و الخدمات و سوق العمل و سوق النقدي
- مما سبق نستطيع القول أن مجمل أهداف علم الاقتصاد تدور حول الموارد إنتاجية و ترشيد القرارات و مشكلة الاقتصادية و كيفية الوصول إلى استغلال الأمثل للموارد اقتصادية متاحة من اجل تلبية اكبر قدر من حاجات إنسانية غير محدودة

المطلب الثالث : الأنظمة الاقتصادية

أولا : النظام الرأسمالي

1.1. تعريف النظام الرأسمالي:

يعتبر النظام الرأسمالي نظام يقوم أساسا على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و الذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، على اعتبار أن تحقيق هذه المصلحة يصب في تحقيق المصلحة العامة لوجود ارتباط بينهما.

و قد ظهرت الرأسمالية على يد " آدم سميث"[1]الذي أسس المدرسة التقليدية " الكلاسيكية ووضع أصول المذهب الرأسمالي في كتابه " ثروة الأمم" الذي نشره عام 1776م.

[1]- الإقتصاد الإسلامي مدخل و منهج، ص38

2.1 أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أ/ الملكية الفردية: إن من أسس النظام الرأس إلى مبدأ الملكية الخاصة أو حتى الفرد، فالفرد له مطلق الحرية في تكوين الثروة و التصرف فيها طالما أنها لا تتعارض مع القانون و الملكية الفردية تدفع الإنسان إلى حفظ الثروة و عدم الإسراف فيها " فأرضه لا يغفل عن تخصيبها حتى لا تبور و آلته لا يكيل عن صيانتها حتى لا تتلف و مبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تهدم، و هذا ينمي الثروة العامة، و يحافظ عليها و يخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسبب و الإهمال الذي يظهر في الملكية العامة"[1]

ب/ الحرية الاقتصادية:من أهم و أقوى الأسس التي تم وضعها من أجل نجاح النظام الرأسمالي، و هو يقوم على الحرية الاقتصادية و هذا الأمر هو نتاج طبيعي لاحترام الملكية الخاصة، فيجب ترك الأفراد أحرار لتحقيق مصالحهم الشخصية، فهم يخترون حرفتهم أو نشاطهم و لهم حرية العمل.[2]

فالحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي تطلق يد الفرد في الإنتاج و الاستهلاك و التعاقد وفقا للقوانين السائدة، و هذه القوانين تحصر التدخل الحكومي في أضيق نطاق ممكن، لكنه يقوى إذا تعارضت مع مصلحة الدولة باعتبار النظرة الرأسمالية بأنه ينظم نفسه بنسفه، و أن الدولة تحكم و لا تملك.

ج/ حافز الربح:نجد أن أهم ما قد يجذب الشخص و يجعله راغبا في إتباع نظام الرأسمالية، هو أنه له الحق في الحصول على النسبة الكاملة من الربح في حالة القيام بالزيادة الإنتاجية و هو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون.

و هذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة، لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر و يغامر، فقد يربح أو يخسر، هذا و قد أشار " آدم سميث" إلى وجود يد خفية تقف بين المصلحة الخاصة للفرد و بين المصلحة العامة للمجتمع فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، و بذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة، أما أنه يحقق المزيد من الأرباح[3].

د/ المنافسة:أيضا من الأسس التي يجب أن نسلط عليها الضوء في سياق أسس نظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية و الإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين و النتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض و خروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، و لا يتبقى في السوق إلا الأكفَّاء، و من ثم يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد و من ثم التخصيص الكفاءة للموارد.

---

[1]- الاقتصاد الإسلامي مدخل و منهج، ص38

[2]- الإسلام و المذاهب الاقتصادية المعاصرة،ص31

[3]- ـالإسلام و المذاهب الاقتصادية المعاصرة،ص32 بتصرف و أنظر الاقتصاد الإسلامي مدخل و منهج، ص39.

ثانيا: النظام الاشتراكي

1.2 تعريف النظام الاشتراكي:

يعرف النظام الإشتراكي بأنه ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعة لوسائل الإنتاج، و تحكم الدولة في إدارة و تسيير و ممارسة النشاط الإقتصادي من خلال التخطيط المركزي[1]،و قد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في عام 1917م للإشتراكية الماركسية أو العلمية، و إقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الإتحاد السوفييتي.

2.2 أسس النظام الإشتراكي:يقوم النظام الاشتراكي الماركسي على العديد من الأسس نذكرها في مايلي:

أ/ الملكية العامة:و هي تعرف بأنها من أهم مبادئ و أسس النظام الإشتراكي و ذلك من خلال اشتراك جميع أفراد الشعب في ملكية وسائل الإنتاج، و تقوم الدولة بعد ذلك بإدارة النشاط الإقتصادي، فهي التي تقرر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، و هي التي تحدد كمية الموارد الموجهة لإنتاج السلع الإنتاجية و الإستهلاكية.

و الأفراد يقدمون خدماتهم للمجتمع كل حسب طاقته و قدرته الإنتاجية و في المقابل يتسلم كل منهم أجرا بقدر ما يحتاج إليه، فالقاعدة في توزيع الدّخل أو الناتج " من كلّ فرد حسب قدرته أو لكل حسب حاجته"[2]

ب/ عدم الإعتراف بحافز الربح: إن الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة أو الجماعة، و ليس تحقيق الربح الفاحش أو السعي للحصول عليه[3].

و يحل محل الربح كحافز للنشاط الاقتصادي لزيادة الإنتاج و تنمية الموارد الاقتصادية في النظام الاشتراكي،الشعور الوطني ، و القومي و المشاركة في بناء الاقتصاد القومي و إشباع حاجات المجتمع

ج/ جهاز التخطيط: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي، و هو يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج و التبادل و التوزيع و الاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها و أنواعها و الموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي.

[1]- الإقتصاد الإسلامي مدخل و منهج، ص46، مرجع سابق
[2]- الإقتصاد الإسلامي مدخل و منهج، ص47-49 بتصرف مرجع سابق
[3]- أنظر: مبادئ الاقتصاد، محمد خليل برعي، دار الثقافة العربية، القاهرة 1994م، ص131.

ثالثا: النظام الاقتصادي الإسلامي

1.3 تعريف علم الاقتصاد الإسلامي: يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه علم و المشكلات الاقتصادية من جهة، و من جهة أخرى يدرس النظريات و القوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم و القيم الإسلامية، و يعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة و توزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية و الرفاهية و الأمن و الاستقرار[1].

و الاقتصاد الإسلامي يعني بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك،إنتاج،توزيع،تبادل) و ما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر و علاقات في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام،و منظومته القيمية[2].

2.3 أصول و أسس الإقتصاد الإسلامي

أ/ ربانية المصدر:إن الله عز وجل هو المالك الحقيقي لهذا الكون مصداقا لقوله تعالى {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ} (لقمان 26)، و ملكية الإنسان للأشياء يد أمانة، و ملكية غير حقيقية فالكون كله لله و هو المالك الحقيقي له.

و قد سخر الله عز وجل هذا الكون و ما فيه لمنفعة الناس: قال تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ }(الحج:65)و إذا كان الله عز و جل قد سخر هذا الكون لمنفعة الناس فإنه سبحانه قد أعطى لهم الحق في مزاولة النشاط الاقتصادي الذي يتناسب مع شخصية الشخص و ينسجم مع قناعاته، لكن ضمن قيود و شروط تنظم معيشة الناس و تمنع تعارض المصالح.

ب/ الواقعية: الاقتصاد الإسلامي واقعي في مبادئه و منهجه و أحكامه ينظر إلى الواقع العلمي الذي يتفق مع طبائع الناس و يراعي دوافعهم و حاجاتهم و مشكلاتهم، لا يجنح إلى خيال و أوهام و لا ينزل إلى درك لا يتفق مع البشرية التي كرمها ربنا عز و جل، فهذا واقع الناس: اختلافهم في الرزق و الجاه ليتخذ بعضهم أعوانا يسخرون في قضاء حوائجهم[3].

ج/ التكامل و الشمول: يرتبط الاقتصاد الإسلامي نظمه الدينية و الاجتماعية و السياسية فيما بينهما بحيث تتكامل هذه النظم الثلاثة لتقدم حلولا شاملة للفرد و المجتمع، في هذا السياق يتصل النظام الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي ترتكز على أن الله عز و جل مالك الملك و له الحكم كما

[1]- حطاب كمال، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي و علاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي م16،ع ا ص2003،ص9.

[2]- هذا التعريف اختاره الدكتور عبد الجبار السبهاني من مقاله: بعنوان:تعريف الاقتصاد الإسلامي نشر على موقعه الشخصي: Https://www.ol-sobhany.com

[3]- السالوسعلي ، الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة ، قطر ، مؤسسة الريان ، لبنان 1998 ص(36/1)

يتصل الاقتصاد الإسلامي بالعبادات فيرفض الزكاة لرعاية الفقراء و المساكين و إعطائهم حقوقهم من مال الأغنياء.[1]

د/ أخلاقيات اقتصادية:أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي نظمه الأخلاقية التي تعلو على المادية الطاغية و به يتمايز و يعلو في المجتمع ضمن أطر أخلاقية كريمة، و هو أخلاقي لأنه يقدم القيم الأخلاقية و يعلي من شأنها في جميع المراحل الإقتصادية.

فمن هذه الأخلاقيات إرساء قواعد العدل بالتعامل مع طرفي العقد، و عدم تغليب طرف على حساب طرف آخر، و بالتعامل الأخلاقي يكون التسامح و السماحة و الرفق في التجارة، و قد دعت مبادئ الإقتصاد الإسلامي إلى التسيير على الناس حال عسرتهم المالية.

رابعا: النظام الاقتصادي المختلط:

1.4تعريف النظام الاقتصادي المختلط: هو نظام ليس له هوية ذاتية قائمة بذاتها عن هوية النظام الوضعية الأخرى التي تولد عنها، بل هو نظام يجمع ليس بعض سمات النظام الرأسمالي و بعض سمات النظام الاشتراكي، فهو يحمي الملكية الخاصة و يسمح باستخدام رأس المال، كما يسمح للحكومات بالتدخل في الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اجتماعية.

2.4 سمات النظام الاقتصادي المختلط :

أ/ أهمية وجود الملكية العامة للدولة و المشروعات العامة، و كذلك وجود الملكية الخاصة و الملكية الخاصة و المشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد و أداء نشاطه.

ب/وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد بحدود معينة على السوق و الحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

ج/القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للإقتصاد، و التي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروع الماء و الكهرباء و الطرق و الجسور ووسائل النقل العام، و غيرها.

و لابد من الأخذ في الاعتبار أن تلك السمات و الخصائص تختلف من دولة إلى أخرى و من وقت لأخر و ربما في البلد الواحد يختلف من منشأة إلى أخرى، فالأمر نسبيا، و يأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه[2].

[1]- ينظر في هذا و ما قبله: النظام الاقتصادية للدكتور فليح حسن خلف
[2]- مجلة جديد الاقتصاد. مجلد رقم (15). عدد رقم (1). ديسمبر 2020

المبحث الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري

مطلب الأول : مفهوم وتطور الاقتصاد

الاقتصاد الجزائري ريعي ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء حصة الايجابية على مستوى عائدات النفط

وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق الموازية (20 % 25 % من ناتج الداخلي الخام) و التأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري مما يعني ضعف الجاذبية بنية للاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر فإلى جانب إمكانية العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية فوجب تصحيح الاختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية وعصرنة الهياكل ومنشآت فتحرير الاقتصاد في هذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات.

والتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري ويشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة وقف نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج فتقدر الخسائر الجزائر بأكثر من 8 ملاير دولار جراء هذا النزيف.

ففي ظل هذه المسجلات تسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا التعاون مع بنك العلمي على مدى المتوسط وفق ما يطلق عليه Country Assistancestrateyy

فالجزائر مطالبة بالتكفل إقليميا سواء في إطار اتحاد المغرب العربي وسوق العربية المشتركة قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا فالنموذج الأوروبي خير مثال على تكتل الاقتصادي

فرغم تحقيق الاقتصاد الجزائري نسبة النمو 68 % سنةً 2003 م اعتبر المجلس الوطني الاقتصادي يشكل خطر ومساما بالاقتصاد الوطني وهي بضرورة وضع مخطط على مدى المتوسط لدعم النمو الاقتصادي وإعادة تنشيط الورشات الكبرى الأشغال العمومية وتنفيذ الإصلاحات حتى لا تضع الدينامكية التي تولدت عن برنامج الدعم الفلاحي و برنامج الإنعاش الاقتصادي.

فاليوم أصبح انتهاج النموذج التصديرية(تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تصديري Economie Exportatrice خاصة القطاع المحروقات) أمر لا يستهان به، وهذا ما سيؤدي إلى

تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول وحفاظ على نسبة نمو الاقتصاد عالي على المدى الطويل من خلال الاعتماد على معرفة العلمية والتقنية أو ما يسمى ب Intelligentsia.[1]

المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري (مرحلة 70 . 90) مرحلة (91 . 2000) مرحلة (2000 . 220)

المخطط الرباعي 1970 . 1973 م

رغم الصعوبات التي واجهتها في تمويل الاستثمارات شكل المخطط الثلاثي تجربة مفيدة في التنمية وعليه أكملت الجزائر في سياسة التخطيط كمخطط متوسط المدى شمل الأهداف التالية :

. هدم جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار بمقتضى بناء الاشتراكية

. الطموح الواسع وذلك بتجديد كبير الاستثمارات للتغلب على الفقر والتخلف و البطالة

. التركيز على الجانب الصناعي وذلك بوضع أكثر من 54 % من مجموعة تكاليف البرنامج ..... وقد تميز هذا المخطط بإحداث تغيرات هيكلة جديد مثل :

. ظهور ثروة الزراعية [2]

. الاعتماد على أسلوب التسيير الاشتراكي لمؤسسات الجديدة معتبرة للعامل في بلورة إستراتيجية المؤسسة الإنتاجية

. تأميم المحروقات 1971 م و إعطاء الرقابة التامة لسونطراك .

. تأسيس المجلس الوطني للتخطيط كأداة تدعيم جهاز التخطيط بصفة عامة .

. أما بخصوص حجم الاستثمارات المخصصة للتخطيط كانت معتبرة وأخذت في اعتبار تقليص التفاوت من مختلف جهات الوطن فقد ارتفع المبلغ المخصص للرباعي الأول إلى 75. 27 مليار دينار كاعتماد مالي في حين كانت التكاليف الحقيقة للمشاركة 56 . 68 مليار دينار وبقيت الصناعة في أولوية السلطة بمنحها اكبر حصة تجسيد الفكرة أساس النمو وهذا ما يوضح الجدول.

[1]- ساعد محمد ، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، جامعة ابن خلدون ، 2018.

[2]- محمد بلقاسم بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول ص 95 ، 199

الجدول رقم 1 : استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970 . 1973 م .

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
1. القطاع المنتج	46,84	17,34	25,79
الصناعة	37,35	12,40	21,44
الزراعة	9,49	4,94	4,35
2. القطاع الشبه المنتج	4.73	1,87	2,60
التجارة والنقل	4,43	1,87	2,60
3. القطاع الغير منتج	17,29	8,75	7,92
البنية الاقتصادية	2,05	1,17	1,21
البينة الاجتماعية	15,24	7,40	6,71

المصدر :محمد بلقاسم بهلول ،سياسة تخطيط وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول ص190

من الجدول يتضح أن المخطط الرباعي الأول ركز على الصناعة بالأولوية حيث حصتين بجهة بين التوجيه الإنمائي الذي وضعته الدولة الجزائرية القائم على التصنيع ، وفي الرتبة الثانية يأتي القطاع الغير منتج مباشرة بحصة 8.54 مليار دينار وتمثل 31 % من الاعتماد المالي الكلي أخذت البنية التحتية الاجتماعية 7.40 مليار دينار تمثل 87 % من مجموع استثمارات القطاع و 13 % موجهة لصالح قطاع البنية التحتية ثم يليها في المرتبة الثالثة الزراعة 94 .4 مليار دينار أما بخصوص الانجازات و النتائج المحصل عليها في نهاية المخطط فقد كانت معتبرة نذكر منها ارتفاع حجم الفعلية من 9.2 مليار دينار في المخطط الثلاثي 363 مليار دينار هذا خلال المخطط

3 . المخطط الرباعي الثاني : 1974 . 1977 م

يعتبر ثالث مخطط تنموي متوسط المدى ويشكل استمرار المخطط الرباعي الأول إذا يسعى لتحقيق أهداف أخرى مثل [1]

. استثمار في مجالات أخرى الإنتاجية

. الترقية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري

. التوازن بين الاستثمار في قطاع الإنتاج ووسائل إنتاج و استثمار في قطاع الاستهلاك ووسائل الاستهلاك.

[1]- الأمر 74- 84 المؤرخ في 2 جويلية 1979 م المتعلق بالمخطط الرباعي الأول .

. دائما ما المشاريع المتأخرة التي تشرع في تنفيذها من خلال المخطط الرباعي الأول وإعداد مشاريع جديدة

. إضافة إلى هذه الأهداف فقد اعتمد المخطط اتجاهات تنص محاورها على :

. تدعيم التغيرات الاجتماعية

. تطوير وتنمية القوى المادية للمجتمع

. تمتين روابط باسترجاع الجزائر كل ثرواتها الطبيعية تدعمها الاستقلال السياسي ، إضافة إلى حجم الاستثمارات الضخمة بسبب ارتفاع أسعار البترول تدعيما الاستقلال السياسي إضافة إلى حجم الاستثمارات الضخمة بسبب أسعار البترول بعد الخطر البترولي الذي احدث حرب أكتوبر 1973 ، ولذلك كانت الاعتمادات المخصصة للمخطط معتبرة مقارنة باعتمادات المخطط الرباعي الأول [1]

ولقد خصصت الدولة مبلغا استثماريا قدره 110.22 مليار دينار موزعة حسب تكتل الأولوية بالشكل التالي :

. الاستثمارات الصناعية تبلغ 48 مليار دينار كترخيص مالي ويرجع هذا الاهتمام بالقطاع الصناعي إلى الأولوية التي منحتها الدولة السياسية التصنيع التي بدأت مع التخطيط الثلاثي

. استثمار الهياكل الأساسية بقيمة 32.27 مليار دينار

. الاستثمارات الزراعية بقيمة 16.72 مليار دينار والهدف من وراء الاهتمام بالزراعة يمكن القاعدية لتطوير المجتمع

. الاستثمارات الشبه الإنتاجية ب 1.50 مليار دينار وهذه الاستثمارات هي عملية مساندة للإنتاج مباشر

. استثمارات وحدات انجاز البناء والأشغال العمومية ب 2.73 مليار دينار

. وتميزت لهذه الفترة بعدة خصائص وهي :[2]

1. حجم الاستثمارات الضخمة الباقية بدون إنجاز من مرحلة المخطط الرباعي الأول

2. المشير من هذه البرامج أعيد مراجعتها نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار

3- إدراج برامج استثمارية لأول مرة لمتطلبات التنمية الجديدة

[1]- الأمر 74 - 68 المؤرخ في جويلية 1974 م المتعلق بالمخطط الرباعي الأول

[2] -Abdol Hamid Brahma : l'économie algérieme d'éfis en jeux moison d'edition Edition Algérie 1991 .p322

الجدول رقم 02: الاستثمارات الجزائرية 1967.1979م الوحدة : مليار دينار

المخططات	مخطط الثلاثي 1967.1970	مخطط . الرباعي الأول 1973م		مخطط . الرباعي الثاني 1977		مخطط التكميلي 1978.1979
القطاعات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الانجازات	الانجازات
الفلاحة	1,605	4,141	4,350	12,005	8,913	3,259
الصناعة	7,705	20,803	20,803	48,000	63,100	66,850
مجموع	9,212	27,24	36,297	110,210	93,200	106,759

و من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نمو سريعا في حجم الاستثمارات السنوي الذي ينطلق من 9,121 خلال المخطط الثلاثي إلى 93,2 خلال الرباعي الأول ليصل إلى 106,759 مليار دينار خلال سنة 1978م إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة صارمة.

إن هدف أجهزة التخطيط هو التقليص من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنية الأساسية لكن بنسب مئوية لم تنفذ، فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات بينما نصيب البنية الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع بنفس نسبة الهبوط في الزراعة.

ـ المخطط الخماسي الأول 1980.1984م و الثاني 1985.1989م

1/ المخطط الخماسي الأول 1980.1984م

لقد وضعت الجزائر مخطط خماسيا يمتد 1980 إلى غاية 1984 تضمن هذا المخطط توجهات، صدرت عن المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، لقد كان أساس هذه التوجهات يرتكز على تقسيم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترة 1967.1978 من جهة و أفاق عشرية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التي تبنتها الجزائر اللجنة المركزية للحزب في شكل وصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979م من جهة ثانية يذكر أن وضع هذا المخطط، أنه يتميز بالتوازن و التنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يركز على ضرورة تحسين الإنتاج و الإنتاجية، و يسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة و الري و الصناعة و النشاطات المنتجة و المنشآت القاعدية من جهة و الموارد الاقتصادية و تلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية لقد حدد المخطط أهداف أخرى و يمكن ذكرها في مايلي[1]:

[1]ـ سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري مدولتان من أجل التنمية (1962-1990/1989-2005)دار الكتاب الحديث ص 181-182

. تدعيم الاستقلال للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني و التوازنات الخارجية و التوازنات الداخلية، تدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

. التجنيد الفعال والمثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

. تكيف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الأساسية ولامتصاص التأجيلات المتراكمة في بعض القطاعات و توفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية و تطويرها

. تعميم واسع للمجالات الاقتصادية والاجتماعية على تراب الوطني

. تكيف شروط تنظيم و تسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط و التوزيع أكبر المسؤوليات و استعمال أفضل الآليات الاقتصادية في ميدان التدخل و تأطير الدولة.

. إعداد شروط التنمية المستقبلية للإقتصاد الوطني و هي أهداف تعتقد أنها كانت لازمة من شأنها أن تستجيب للتطور الذي شهده الاقتصاد الوطني سواء من حيث توضعه أفقيا أم عموديا ، أم من حيث الحجم إن وصل عدد الشركاء بين 1963 و 1980 إلى حوالي 150 شركة وطنية و هي الأسباب ذاتها عجلت بصدور المرسوم رقم 240/84 المؤرخ في 14 أكتوبر 1980 الذي نص على ثلاث أهداف هيكلية[1] تتمحور في:

1/ تحسين شروط الاقتصاد و ضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير
2/ بتعميم فعالية المؤسسات بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات و الموارد المالية.
3/ توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

لقد كان المخطط الخماسي عشية البدء في تنفيذه يستند إلى تحقيق في غاية الأهمية، أما الأولى فهي تتعلق بالعجز المالي الكبير أو عدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

بينما الثانية تتمثل في كون أسعار البترول شهدت انتعاشا ملفتا، إذ لامس سعر البرميل 40 دولار عام 1981م، و لم تشهد له انخفاضا أبدا تحت عتبة 27دولار للفترة الخماسية، كما رافقه ارتفاع في قيمة الدولار خلال نفس الفترة.

[1]- عبد الرحمان تومي المرجع السابق ص 28-29.

2/ المخطط الخماسي الثاني 1985.1989م

يعتبر عهد المخطط الخطة الخماسية الثانية مرحلة هامة في نسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد فقد كانت هذه الخطة تستهدف التوضيح والتنظيم و تنفيذ البرامج المالية إلى تدعيم التكفل بطموحات الأمة و تلبية متطلبات و تقوية الاختبارات للبلاد و لذلك قد حدد هذا المخطط غايتان ينبض لبلوغها[1].

. تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة و الوسائل الممكن تعبئتها.
. إدراج المخطط ضمن المنظور التنموي طويل الأمد و عليه فالتوازنات العامة للإقتصاد الجزائري في المخطط تحقق من خلال:
. تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان
. مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات
. المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و استقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
. تدعيم الاستقلال للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للإقتصاد الوطني، و التوازنات الخارجية، تدعيم الاندماج الاقتصادي فيها بين القطاعات.
. تجنيد فعال و مثمر للقدرات البشرية و المادية المتاحة

الإصلاحات المستعجلة 1985.1989م:

تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات و أحرجها منذ الاستقلال بما ألت إليه أوضاع البلاد من شح في السيولة و تراجع في النمو و ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، و كان على الحكومات المتعاقبة أن تعمل على توثيق هذا الانهيار[2] بتشكل المخطط الخماسي الثاني 1985.1989م حيث يمثل مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة و الوسائل المكن تعبأتها من جهة، و إدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، و خاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 1985.1989م و هذا الأخير نفسه يعتمد على انجازات المخطط السابق ، و يهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة مايلي:

. تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوثيرة 32% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات.

[1]- سعدون بوكبوس، المرجع سابق ذكره ص 186-189

[2]

. المحافظة على الاستغلال الاقتصادي، و ذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية

. المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية المطلوب تلبيتها[1].

طبعا في نظم المخطط تعتمد المخطط الخماسي الثانية على منجزات الخطة الخماسية الأولى ففي المجال الصناعي ركزت على تنمية و توزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتنمية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات و الإنتاج.

. تكيف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للإحتياجات الاجتماعية الأساسية و امتصاص التأجيلات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات، و توفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية و تطورها.

. تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على التراب الوطني

. تكييف شروط تنظيم و تسيير الاقتصاد الوطني للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل و تأطير الدولة.

. إعداد شروط التنمية المستقبلية للإقتصاد الوطني، و هي أهداف تعتقد أنها كانت لازمة، و من شأنها أن تستجيب للتطور الذي شهده الاقتصاد الوطني سواء من حيث توسع أفقيا أو عموديا، أم من حيث الحجم إذ وصل عدد الشركات بين سنتين 1963 و 1980م إلى حوالي 150 شركة وطنية و هي الأسباب التي عجلت بصدور المرسوم رقم 240/180 المؤرخ في 14 أكتوبر 1980م الذي ينص على ثلاثة أهداف هيكلية[2] تتمثل في مايلي:

1/ تحسين شروط تسيير الاقتصاد و ضمان التطبيق الفعال لمبادئ اللامركزية في التسيير
2/ تدعيم فعالية المؤسسات العمومية، التحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني لكفاءات و الموارد المالية
3/ توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.
لقد كان المخطط الخماسي عشية البدء في تنفيذه يستند إلى حقيقتين في غاية الأهمية أما الأولى فهي تتعلق بالعجز المالي الكبير و عدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عوامل خارجية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.
مليار دولار سنة 1985 إلى 65 مليار سنة 1986
. خدمة الدين المرتفعة نسبيا و التي قدرت 5 مليار دولار و هو مبلغ نسبة 55% من عائدات التصدير.

[1]- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره ص48
[2]- عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ص28

. محدودية الحاجة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، فلصعوبات التي ينبغي التحكم فيها في مجال الاستثمار و التأخيرات المتراكمة في ميدان تلبية الحاجات أساسية، و ضالة التقدم الحاصل في الإنتاجية كلها عوامل توحا قد إستنفذت الإمكانيات فالتوسع في الطاقة الاستيعابية للإقتصاد لا يمكن انتظارها كرد فعلي تلقائي للإستثمار باعتبار أن قطاعات كثيرة أضحت عالة على الاقتصاد الوطني، فإن أي نمو أو زيادة تختص من طرف هذه القطاعات[1].

أهم سياسات الإصلاح الإقتصادي الجزائري من فترة 1980.1998

. إعادة تنظيم الاقتصادي الوطني 1980.1984م

. لقد وضعت الجزائر مخطط خماسيا يمتد من 1980م إلى غاية 1984م تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980م لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر اللجنة المركزية للحزب في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979م من جهة ثانية يذكر أن وضع هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن و التنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يرتكز على ضرورة تحسين الإنتاجية و يسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة و الري و الصناعة و النشاطات المنتجة و المنشآت القاعدية من جهة و المردود الاقتصادي و تلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية لقد حدد المخطط أهداف أخرى يمكن ذكرها فيمايلي:[2]

طبعا في النظم المخطط: تعتمد الخطة الخماسية الثانية على منجزات الخطة الخماسية الأولى ففي المجال الصناعي ركزت الخطة على :

. تنمية و توزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط ؟؟؟؟؟ لتغطية الإحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات و الإنتاج و الاستهلاك و منح الأولوية إلى تكيف التبادل بين القطاعات و تعويض الواردات بالمنتجات المحلية و تنمية الأنشطة التي ترمي إلى إقصاء المواد الأولية.

. أكد على ترقية و تنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة و إضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية، التي ينبغي أن تعتمد أساسا على الطاقات للتمويل الذاتي للمؤسسات و على اللامركزية الفعالة و قواعد التسيير و تتصف بالفعالية.

. أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات و الأساليب التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة و كذا التكفل بتطوير الإحتياجات المطلوبة تغطيتها و ذلك في إطار الإستراتيجية الصناعية اختيار المشروعات.

[1]- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962-1988 - 1990-2005) مرجع سبق ذكره ص 181-182

[2]

. تنمية برامج لبحث على جميع الأصعدة و برامج استغلال موارد باطن الأرض و كذا اكتشاف مصادر طاقة جديدة لا سيما الطاقات الممكن تحديدها تماشيا مع نفاذ موارد المحروقات على الأمد الطويل لقد احتوى المخطط الخماسي أيضا على جزء هام من المواد و المنجزة لتنمية المنشآت الأساسية الاقتصادية منها و الاجتماعية.

غير أن هذه الفترة الزمنية التي تمحور المخطط الخماسي الثاني يرى فيها الاقتصاديون الجزائريون بأنها عرفت منعطفا حاسما في السياسة الصناعية التي سادت حتى نهاية سنة 1984م، يرى نفس هؤلاء الاقتصاديون بأن الإستراتيجية الصناعية بعد نقطة الانعطاف هذه غير ممكن تنفيذيها خارج خمسة قيود فرضتها حركة اقتصاد السوق في شموليتها و الذي يمكن تحديدها بعنصرين:

*تراجع و انخفاض عائدات الصادرات الناجمة عن هبوط أو انخفاض سعر البترول الخام و الغاز و التي قدرت بالنسبة الأولى 50% و بالنسبة للثانية 20%أما قمة العائدات الصادرات المحروقات قد انخفضت من 11,15.

*بينما الثانية تتمثل في كون أسعار البترول شهدت انتعاشا ملفتا، إذ لامس سعر البرميل سقف40 دولار سنة 1981 و لم يشهد له انخفاض في قيمة الدولار خلال نفس و استهلاك و منح الأولوية إلى لتكيف المتبادل بين القطاعات و تعويض الواردات بالمنتجات المحلية، و تنمية الأنشطة التي ترمي إلى إقصاء الموارد الأولية.

. أكد على ترقية و تنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة إضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية التي ينبغي أن تعتمد أساسا على طاقات التمويل الذاتي بالمؤسسات.

. أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات و الأساليب التي تشكل أساليب التطور المستقبلي للأنشطة و كذا التكفل بتطوير الاحتياجات المطلوبة تغطيتها و ذلك في إطار إستراتيجية الصناعة و اختيار المشروعات.

تنمية البرامج للبحث على جمع الأصعدة، و برامج استغلال موارد باطن الأرض و كذلك اكتشاف مصادر الطاقة جديدة لا سيما الطاقات الممكن تجديدها تماشيا نفاذ موارد المحروقات على الأمر الطويل غير أن الفترة الزمنية التي تمحور المخطط الخماسي الثاني يرى فيها الاقتصاديون الجزائريون بأنها عرفت منعطفا حاسما في السياسة الصناعية التي سادت حتى نهاية سنة 1984م يرى نفس هؤلاء الاقتصاديون بأن الإستراتيجية الصناعة بعد نقطة الانعطاف هذه غير ممكن تنفيذها خارج خمسة قيود فرضتها حركة اقتصاد السوق في شموليتها

. تراجع و انخفاض عائدات الصادرات للناجم عن هبوط و انخفاض سعر البترول الخام الغاز التي قدرت بنسبة 50% و بالنسبة الثانية 20% أما قيمة العائدات صادرات المحروقات قد انخفض من 115 مليار دولار سنة 1985 إلى 65 مليار دولار 1986م.

. خدمة الدين المرتفعة نسبيا و التي قدرت 5 مليار دولار و هو مبلغ نسبته 55%من عائدات التصدير.

. محدودية الطاقة الاستيعابية الإقتصاد الجزائري، فالصعوبات التي ينبغي التحكم فيها في مجال الاستثمار و التأخيرات المتراكمة في ميدان تلبية الحاجات الأساسية .

ثانيا : فترة من 1991 إلى 2000

1/ بحث عن تصحيح هيكلي في إطار هيكلة الديون خارجية (1991.1993)

. في تلك الفترة حاولت الحكومة معالجة مشكلة الديون الخارجية حيث تضمنت الأعوام 1991.1993 برنامجين لحكومتين مختلفين و كل منهما واجهت مشكلتي الديون الخارجية و الوضع سياسي

1.1 برنامج الحكومة الأولى 1991/06/05:

و قد قدمت برنامجا تميز بثلاث توجهات إصلاحية

*التوجه الأول: تأثرت جميع المؤسسات العامة بتدهور وضعف نتيجة استراتيجية الجزيئية التي شهدها القطاع الصناعي في الثمانينات و التي تمثلت في الفصل بين التخطيط الاستثمار: الإنتاج و التجارة تمت إعادة هيكلة هذه المؤسسات العامة من جديد عبر تجميعها في شكل شركات قابضة و هي شركات التي تضم شركات أخرى تابعة و تسيطر على قراراتها بامتلاك غالبية الأسهم في رأس مال هذه الشركات التابعة.

*التوجه الثاني : تم تنظيم السوق مالي من خلال إنشاء بورصة للقيم المنقولة

*التوجه الثالث: يحدد النموذج أو الإطار الذي تم اعتماده لتحقيق التنمية من خلال العودة إلى تخطيط الذي يوجه السياسات دون إصدار أوامر مباشرة للمؤسسات بتنفيذها. و على هذا الأساس، يجب على جهاز التنفيذي اشتراك كل من القطاعين العام و الخاص. كانت هذه التوجهات الثلاثة تهدف إلى تحقيق أحد أهداف البنك الدولي المتمثل في الخصخصة و هي آلية تسهل عملية الاندماج في اقتصاد السوق

2.1 برنامج الحكومة الثانية {1992/07/08 إلى نهاية 1993م}

يمكن أن نلخص نتائجه في نقاط تالية

- ✓ تنخفض متوسط الاستهلاك الفردي بنسبة 20%
- ✓ ارتفاع أسعار السلع استهلاكية بنسبة 30%
- ✓ ازداد معدل البطالة
- ✓ ضعف استغلال الأراضي زراعية
- ✓ ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 25 مليار دولار

2/ برنامج التعديل التصحيح الهيكلي الأول (94.93)

شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي بدعم من المؤسستين الدولتين لمدة عام و قد تم اتخاذ عدة إجراءات شاملة لتصحيح الاختلالات التي شهدها الاقتصاد الوطني، شملت هذه الإجراءات معالجة انخفاض أسعار البترول. نقص التمويل الخارجي نتيجة انعدام الثقة لدى الشركاء الأجانب بسب الأزمة التي مرت بها البلاد(الإرهاب) ارتفاع المديونية و زادت من تدهور الوضع الاقتصادي. كان الهدف من اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي هو تحقيق التوازنات الكبرى من خلال مجموعة من الإجراءات المتعددة منها:

- ✓ تحرير الأسعار، إزالة القيود على تجارة الخارجية و الحد من تدعيم المعظم السلع الأساسية
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%و تعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- ✓ إيجاد آليات و ميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق/ إعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات و الخوصصة
- ✓ تثبيت كتلة اجور الوظيف العمومي و ضبط الإنفاق عام.
- ✓ وضع لأول مرة في جزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.
- ✓ اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني و قد نجحت نسبيا و بشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية المالية على مستوى الكلي، و من مؤشرات الدالة على ذلك.
- ✓ انخفاض معدل التضخم إلى 38,5%
- ✓ انخفاض في عجز الميزانية من 8,7% سنة 1993 إلى 4,4% سنة 1994.
- ✓ تحسين احتياط الصرف 2,64مليار سنة 1994.

لم تحقق النتائج المتوقعة من تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي كما كانت تأمل السلطات الجزائرية في ذلك الوقت، حيث كانت طموحات أعلى مما تحقق، أدى تزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية إلى إنتقال كامل الميزانية الدولة. مما أثر سلبا على وضع الاقتصادي و الاجتماعي العام و من أبرز الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة مايلي:

- ✓ استمرار ارتفاع الديون الخارجية و تدهور التبادل الخارجي و عدم التوازن ميزان مدفوعات
- ✓ ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية و ضعف تكامل الصناعي و تزايد عدد السكان الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض و الطلب.
- ✓ تزايد حجم البطالة و انخفاض عوائد الصادرات و اعتماد على استراد المواد الغذائية أكثر من 50%

تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص أنشئت في عام 1994 بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية و تخفيف العراقيل و التعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرين الخواص، و مع ذلك لم تحقق الوكالة الأهداف المرجوة منها . تم اتخاذ عدة إجراءات تحفيزية مثل تحقيق القيود الضريبية على استثمارات الإنتاجية، تشجيع الترقية العقارية و إنشاء سوق المال.

3/ برنامج التصحيح (التعديل) الهيكلي الثاني(1995.1998)

يتضح لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي(1993.1994) أنه تشمل جميع المجالات بما في ذلك المالية و النقدية و التجارية و الهيكلية و حتى القضايا الاجتماعية، هدفت الجزائر من خلال تطبيق هذه الإصلاحات عبر برامج التصحيح الهيكلي إلى إحداث تحولات جذرية في جوانب الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تنفيذ سياسات معينة تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. و قد تم الاتفاق على برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في 22 مايو 1995 و كان مشروطا ببنود مكتوبة و من أهدافه مايلي :

- ✓ تحقيق نمو المتوسط 5% من إجمالي الإنتاج خام PIB خارج محروقات
- ✓ تخفيض نسبة التضخم إلى 10,3%
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، و تحرير أسعار
- ✓ شروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي
- ✓ أن يعالج احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات
- ✓ تحقيق معدل نمو 3,9%و 4% و 4,5% خلال سنوات 1995 و 1996و 1997 على توالي.

- ✓ تحقيق فائض في ميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام السنة 1996و 1,3% في سنة 1997 مع تحقيق عجز يقدر 1,4% في سنة 1995 يمكن أن نرجع سبب ذلك إلى ارتفاع النسبي في الأسعار البترول.
- ✓ تقليص المديونية نتيجة عملية جدولة بعض ديونها انخفضت نسبة الخدمة الدين إلى سلع و خدمات من 82 في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997.

للتذكير تم إصدار قانون في عام 1995 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها و دعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص و صدر قانون خصخصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15أغسطس 1995 و الذي عدل في مارس 1997 بالأمر 97/12 و بدأ تنفيذ هذه العملية في أبريل 1996 و قد شملت الخصخصة 200 مؤسسة عمومية محلية و صغيرة معظمها في قطاع الخدمات، و في عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات و خصخصتها بعد إنشاء خمس شركات قابضة إقليمية حيث تواصلت خصخصة في مارس 1997 إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1999.1998 كان القطاع الصناعي هو أكثرتضررّا، من هذه العملية بنسبة 54% يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بنسبة 30% كما تسببت الخصخصة في تسريح حوالي 213 ألف عامل حتى يونيو 1998 و ساهم برنامج الخصخصة لعام 1995 في إدخال رأس المال و تكنولوجيا المتطورة إلى قطاع الصناعة لتعزيز ديناميكية و زيادة قدارته، حيث كان يواجه صعوبات كبيرة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية و ارتفاع التكاليف في السابق[1].

كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال فترة من 1994 إلى 1999 بهدف إعادة تنظيم القطاع العام إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة و رغم أن حكومة أنشأت وزارة خاصة لإعادة الهيكلة لهذه العملية وقد مس عملية لتطهير شملت 23 مؤسسة في نهاية 1996، مما أدى تسريح جماعي للعمال في معظم القطاعات على سبيل المثال فقد القطاع البناء 80,000عامل.

و أشار المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي في تقريره لعام 1998 إلى أن نتائج المحققة في نشاط الصناعي كانت غير مستقرة حيث لم تسفر عن أي نتائج المحققة إيجابية في صورة عامة و توضح معدلات النمو الإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا هذه النتائج كما هو موضح في جدول

الجدول رقم (3) تطور معدلات النمو الإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل النمو صناعي فيزيائيا	−1,5	5,8	−0,5	−8,6	−7,2

[1]- ساعد محمد ، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، جامعة ابن خلدون ، 2018. ص 48—54

Source :CNES RAPPORT SUR la conjoncture du second semestre .ARVIL1998 P27

تجدر الإشارة إلى أن أهم النتائج عملية الإصلاح الاقتصادي تمثله في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعا ما مقارنة بالأهداف المرسومة مما أدى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي بدرجة نسبية و مع ذلك تم إهمال بعض الجوانب الاجتماعية مثل البطالة التي ارتفعت إلى 28% في سنة 1998 انعكس سلبا على مستوى معيشة أغلبية المواطنين حيث انخفضت الأجور حقيقية خاصة خلال فترة من 1994 إلى 1997 مما ساهم في توسع دائرة الفقر.

و قد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في يوليو 1999 أن ما يقارب بـ 6 ملاين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي البالغ 6000 دينار جزائري.

4/ الوضعية الاقتصادية بعد 1998

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية و النقدية على مستوى الكلي، و تحقيق استقرار سياسي و امني في نهاية التسعينات و بداية ألفية الجديدة دفع نائب رئيس البنك الدولي في مارس 2001 لإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بين هذه المؤشرات ارتفاع الناتج الإجمالي الخام من معدل 4,5% في سنتي 1998. 1999 إلى 6,2 في سنة 2000.

تشير الدراسات إلى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 10,8% في منتصف سنة 2000 و انخفاضها إلى 9,4% في نفس الفترة لسنة 2001 هذا الارتفاع ناتج عن تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات بما في ذلك ارتفاع أسعار البترول و صادرات الغاز الطبيعي بقيمة 60 مليار دولار و التي تمثل 95% من الإيرادات بالعملة الصعبة تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات المتمثلة في المنتجات الزراعية و الفوسفات و المنتجات التحويلية 2,7% في النصف الأول من سنة 2001 ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة بنسبة 16% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2000 حيث تصدرت المعدات الصناعية قائمة الواردات بنسبة 33% تليها المواد الغذائية بنسبة 25,8% من إجمالي الواردات.

أدى ارتفاع الواردات و انخفاض الصادرات في نصف الأول ن سنة 2001 إلى انخفاض الميزان التجاري بنسبة 24% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2000 كما تشير الدراسة إلى أن احتياطي العملات الصعبة ارتفع من 6 مليارات دولار في سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001 و هو مستوى لم يتحقق منذ الثمانينات مما يسهم في تغطية الواردات الأكثر من سنة انخفضت مديونية الجزائر بنسبة 10%في نسبة 2001 مقارنة بسنة 2000 من 25 مليار دولار إلى 22,5 مليار دولار كما انخفض التضخم إلى 1% في سنة

ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع بنحو ثلاثة أرباع إنتاج الصناعة التحويلية في سنة 2001 مما يبرز أهمية خطة الحكومة لتوسيع برنامج الخصخصة ليشمل عدد أكبر من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مرحلة المقبلة نشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و 2000 إلى أن معدلات النمو كانت غير مستقرة حيث ارتفعت في مواد البناء بنسبة 7% بينما انخفضت في قطاعات النسيج و الجلود الزراعة الغذائية و الحديد و الصلب بنسبة 8,4% و 6,4% و 1% على توالي وفقا للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي[1].

ثالثا: مرحلة من 2000 إلى يومنا هذا

أولا : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[2]

- يعتبر أول برنامج اتبعته الجزائر في سبيل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية كلية و دعم التنمية الاجتماعية و قد بدأ تطبيقه في أفريل من سنة 2001 و بلغ علاقة المالي 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار و أدرج ضمنه مجموعة من مشاريع بلغ عددها 16023 مشروعًا[3] و كان يهدف بشكل رئيسي إلى[4] :

- الحد من الفقر و تخفيض عدد الأسر متاحة
- خلق مناصب عمل بهدف تخفيض معدل البطالة
- الحفاظ على توازن الإقليمي و تنشيط المناطق الريفية

و يشمل برنامج الإنعاش الاقتصادي دعم أربع نشاطات أساسية هي أشغال الكبرى و التنمية المحلية و البشرية و دعم القطاع الفلاحة و الصيد البحري و أخيرا دعم الإصلاحات و كانت المبالغ المالية موزعة كالتالي:

[1]- كربالي بغداد، نظرة عامة للتحولات الاقتصادية في جزائر مرجع سبق ذكره ص ص 10-14.
[2]- خالد الملخص تحليل إدارة سياسة الميزانية في مرحلة الإصلاحات : دراسة حالة جزائر منذ سنة 1990 كراسات CREADرقم 109،2014ص15
[3]- فوزية خلوط برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و نتائج المحدودة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر العدد 29 فيفيري 2003 ص100
[4] -la Banbe moniale Aloxecche un investissement public de qualité une revis des depenses publiques volume /rapport N36270 15 Août 2007 p04

الشكل مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

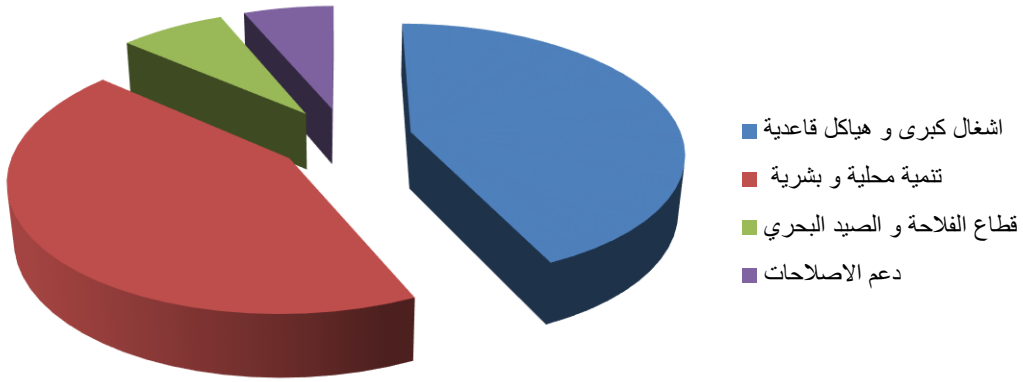

وليد عبد الحميد عايب الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تقيمه قياسية لنتائج تنمية الاقتصادية مكتبة حسين العصرية لبنان 2010 ص230

نلاحظ من الشكل أن النصيب الأكبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي كان مخصصا للأشغال الكبرى و التنمية المحلية و البشرية نظراً الإهمال الكبير الذي كان يعاني منه هاذين الجانبين خلال فترة التسعينات و نظرا لأن تنمية الاقتصادية ترتكز في الأساس على تدعيم البنى الاقتصادية و الاجتماعية و تأهيل الموارد البشرية أما النصيب الأضعف فكان لقطاع الفلاحة و الصيد البحري و دعم الإصلاحات رغم أن الجزائر تعاني من نقص كبير في الإنتاج الفلاحي إلا أنها لم تهتم بهذا القطاع بما فيه الكفاية.

و يمكن توضيح التوزيع الأموال المخصصة لبرنامج لإنعاش الاقتصادي عبر مختلف السنوات البرنامج كمايلي:

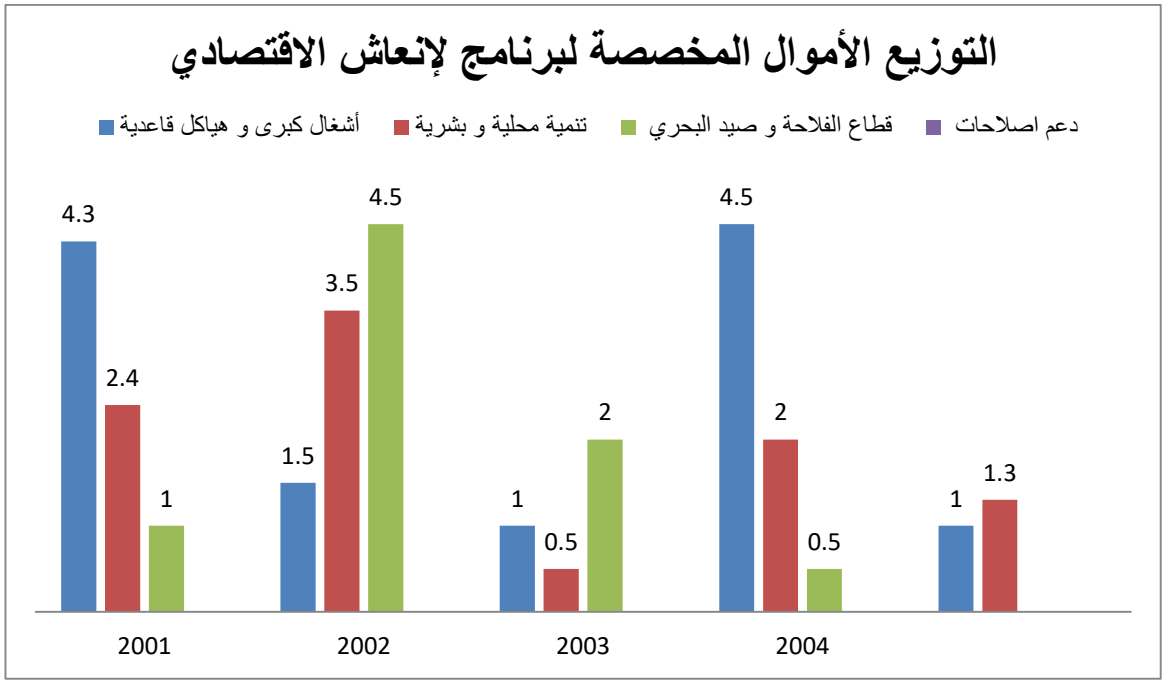

الشكل رقم (2) التوزيع الثانوي لمضمون برنامجا لإنعاش الاقتصاد 2001-2004

من شكل يتضح تناقص المبالغ كل سنة فأغلب المبالغ المالية تم استهلاكها في العام الأول من برنامج بهدف إطلاق المشاريع و تناقصت المبالغ لتصل إلى حد أدنى سنة 2004 بمبلغ 20,4 مليار دج .

و قد انتقد البنك الدولي سير عمل البرنامج أثرى دراسة قام بها هذا الأخير سنة 2004 متضمنة نصف مدة البرنامج حيث يرى أن مشاريع التي تم اختياره مكلفة جدّا مع إضعاف قدرتها على تحقيق الأهداف إستراتيجية القطاعية و تعدد جهات اتخاذ القرارات بشأن المشاريع استثمارية حيث لغت 25 لجنة وزارية و 48 لجنة ولائية كما توقع البنك الدولي أن أهم المشاريع ستؤدي إلى زيارة الواردات أسرع من زيادة الصادرات خاصة في مجالات النقل و الأشغال العمومية[1].

و قد حقق هذا البرنامج نتائج معتبرة خاصة في تخفيض نعدل البطالة في 2004 إلى 20,1% بعدما كانت 27,3 % في 2001[2] أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية فيرجع التحسن فيها إلى ارتفاع أسعار البترول بشكل رئيسي و يشير البنك الدولي إلى ارتفاع النمو في الجزائر إلى معدلات غير مسبوقة حيث ارتفعا الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,5بالمئة المتوسط الفترة 2000-2006 [3].

[1] La Banque mondial A la recherche d'un investissement public de qualité op.cit.p04
[2] - organisation internationale du travail ilostat indicateurs anncols 2015
[3] -la banque mondiale ficha-pays Algérien les projets en matière de développement 2008

2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

لقد قررت الدولة تواصل في نفس مسار السياسة التوسعية التي انتهجتها مع بداية الألفية الحالية خاصة مع ارتفاع الاحتياطات الأجنبية من العملات الصعبة و تحسن الحالة المالية للدولة حيث وصلت الاحتياطات إلى 56,18 مليار دولار سنة 2004 [1].

و قد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بثمانية أضعاف البرنامج السابق حيث وصل إلى 4202,7 مليار دولار و تم توزيعه كمايلي:

الجدول رقم (4) مضمون البرنامج التكميلي لدعم نمو 2005-2009

القطاعات	مبالغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معينة لسكان	1908,5	45,5
برنامج تطوير منشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة عمومية	203,9	4,8
برنامج تطوير تكنولوجيا حديثة الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بوابة الوزير الأول برنامج التكميلي لدعم نمو بالنسبة لفترة 2005-2009

كانت أهداف البرنامج الرئيسية تحسين ظروف معيشة السكان حيث احتلت اكبر نسبة 45,5 بالمئة و على رأسها القضاء على أزمة السكن حيث بلغت نسبة الأموال المخصصة للسكن 555 مليار دج و يليها تطوير المنشآت الرئيسية بـ 40,5بالمئة أما البرامج الأخرى فقد كانت بنيتها ضعيفة.

و لقد حققت الجزائر نتائج ايجابية ليس من خلال هذا البرنامج فقط بل من خلال أسعار البترول حيث وصلت مداخيل المحروقات إلى 55 مليار دج سنويا في الفترة السابقة كما تم التحكيم في معدلات التضخيم في حدود 4-3 بالمئة و نسبة نمو 5-4 بالمئة سنويا علاوة على أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياطات صرف معتبرة[2] .

[1] - la banque d'Algérie rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie 2009

[2] -communique du conseil des ministre programme développement quinquennal Hocine saibi opportunités et potentiel économique du marchai algérien 2010 .2010-2014 24 moi

3 / برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

لقد واصلت الجزائر في مساها نحو الدعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدأت مسيرتها في 2001 و هذا من أجل إعادة أعمار الاقتصاد الوطني بتخصيص غلاف مالي لم يسبق ؟؟؟؟ في طريق النمو أن خصصه من قبل أن يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية التي قدرت بـ 21,214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين.

. استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها على الخصوص في قطاعات السكة حديدية و الطرق و مياه بمبلغ 9,700 مليار دولار ما يعادل 130مليار دولار

. إطلاق المشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار أي ما يعادل حوالي 156مليار دولا و يهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى إلى توجيه الاستثمارات العمومية نحو تحسين ظروف الاجتماعية للسكان بهدف تعزيز التنمية البشرية و قد خصص في هذا المجال مبلغ 9389,6 مليار دج تم الاهتمام من خلالها بالتعليم و قطاع الصحة و سكن و تزويد السكان بالكهرباء و الغاز و المياه كما تم الاهتمام بالشباب و الرياضة و الشؤون الثقافية و الدينية كما قامت الدولة بإدراج مخصصات مالية للبحث العلمي و التكنولوجيا تقدر ب:250مليار دج أما في الجانب القطاعات المنتجة فقد تم تخصيص 1000 مليار دج الفلاحة و 2000 مليار دج التنمية الصناعية أما فيما يخص الهياكل القاعدية فتم تخصيص 8400 مليار دج[1] .

ـ لقد أشاد الصندوق النقد الدولي بالبرنامج الواعد الذي طبقته الجزائر من حيث الاستثمارات في البنية التحتية و التعليم كخطوة ايجابية إلا أن هذا التقدم غير كافي إذ يجب على دولة أن تعمل جاهدة على تنويع الاقتصاد و تحسين مناخ الأعمال من اجل خلق استثمارات و فرص عمل جديدة و تطوير القطاع الخاص فإذا ظل الاقتصاد الجزائري على حالة تسديد الاعتماد على محروقات بعيدا عن التنويع فسوق يبقى معروضا للصدمات السلبية على أسعار النفط[2]. و هذا ما يحدث فعلا بعد انخفاض أسعار النفط بدأت مداخيل الدولة تتراجع و انخفضت الاحتياطات بشكل رهيب و انخفض معدل النمو مع تراجع مستوى التشغيل و بالتالي حدوث خلل على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

[1] - Hocine Sabiop. Cit

[2]ـ صندوق النقد الدولي الجزائر عليها أن تحد من الاعتماد على نفط و تنشئ مزيدا من فرص العمل نشرة الصندوق النقد الدولي 26 يناير 2011.

المطلب الثالث : أهداف و نتائج التطور الاقتصادي

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي " ناتج الداخل الإجمالي PJD"

تشير البيانات الاقتصادية إلى نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد على مدى السنوات الأخيرة و هو مؤشر على تطور الاقتصاد، و قد سجل الاقتصاد الجزائري خلال عام 2022 نموا في الناتج المحلي بنسبة 3,2 بالمئة، مدفوعا بزيادة النمو في القطاعات غير النفطية بالمقارنة مع إنعاش نسبته 5,1 بالمئة في 2020 على أثر الصدمة الناتجة عند وباء كورونا و من ثم نموا بنسبة 3,4 بالمئة في 2021، بحسب تقرير صدر حديثا عند البنك المركزي الجزائري و أضاف التقرير أن هذا الأداء يعكس ديناميكية النشاط الاقتصادي بالجزائر حيث انتقل حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2,3بالمئة في2021 إلى 4,3 خلال سنة 2022 فيما تراجعت نسبة نمو قطاع المحروقات بـ 0,6 بالمئة في 2022 يعد نمو قوي سجل السنة التي سبقتها بـ 10,5 بالمئة.

كما شهد القطاع الزراعي نموا بـ 5,8 بالمئة و نموا شبه مستر من حيث الحجم لقطاع الصناعة عند 5,2بالمئة في 2022 فيما سجلت الخدمات المسوقة نموا بـ 5,5 بالمئة خلال العام المنصرم مقابل 4,9 بالمئة في 2021، بينما نمت الخدمات غير المسوقة بـ 2,8بالمئة في 2022 مقابل 1,5بالمئة في 2021 [1]

2. تطور البطالة في الجزائر في الفترة(2010.2020)

تعتبر البطالة مؤشر أساسي للتنمية و لمعرفة أثر سياسة التشغيل لابد من كعرفة تطور البطالة خلال هذه الفترة

الجدول رقم 5: تطور البطالة في الجزائر (2010.2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	9,96	9,97	11	9,83	10,6	11,76
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة %	10,5	11,7	11,6	11,4	13	-

المصدر :الديوان الوطني للإحصائياتONS

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد تذبذب في معدلات البطالة ، حيث بلغ المعدل الأقصى لبطالة خلال سنة 2020 و هذا يعود إلى غلق مصانع و مئات الشركات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات

[1]-https ://www.Skynewsarbia.com 12l 02l202415,45H

الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة و غير الناشطة و تدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا و أسباب سياسية أخرى ، كما تسجل أول نسبة سنة 2013 بنسبة قدرت بـ 9,83% و يرجع هذا الانخفاض إلى الترتيبات و السياسات المعتمدة من طرف الدولة و العديد من البرامج الموجهة للشباب للقضاء على البطالة[1].

3. تحسين مستوى التنمية البشرية:

احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربيا و السابعة عربيا في مؤشر التنمية البشرية العالمي ضمن تصنيف تنمية عالية، تليها تونس و المغرب و جاءت الجزائر في المركز الأول مغاربيا و الثالثة إفريقيا في تقرير التنمية البشرية 2022 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتأتي في المرتبة ال91 عالميا متقدمة على تونس التي جاءت في المرتبة ال 97 و المغرب التي حلت في المرتبة 123 تليتها موريتانيا في المرتبة 158 عالميا من بين 191 دولة شملها التقرير[2].

4. التنويع الاقتصادي:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تستهلك الموارد و تعاني على المستوى الاقتصادي حيث أنها تدور حول حلقة مفرغة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول و الشكل الموالي يبين كيفية دوران الدول النامية في حلقة مفرغة

الشكل (3): الحلقة المفرغة للاقتصاديات الريعية

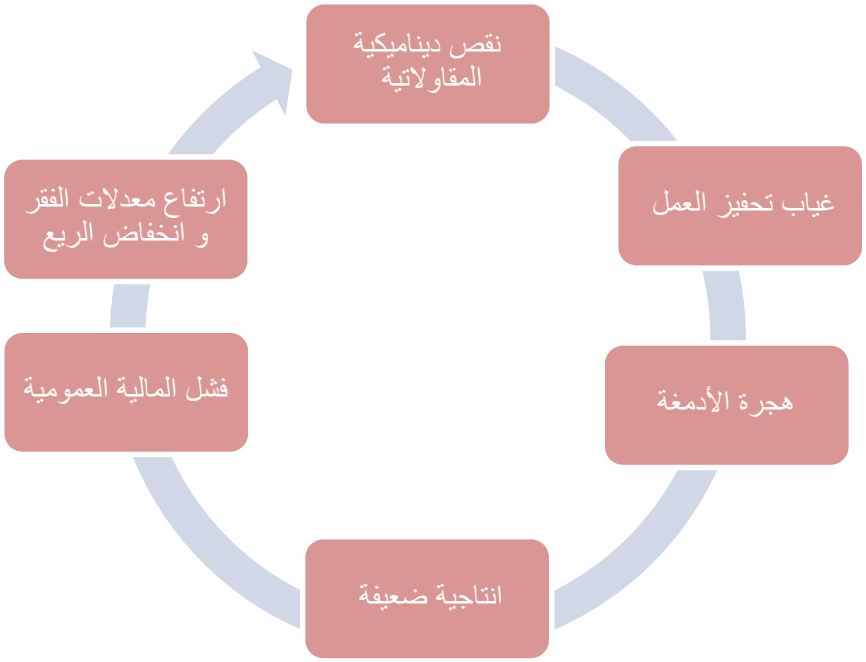

[1]- المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 06، العدد 01 (جوان 2022) ص 166-181

[2] -https://www.echorouronline.coml 02l202415,45H

المصدر: عصماني رفيقة ، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التفريغ الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمه لتجربة دولي محلي التعاون الخليجي المجلة الجزائرية الإقتصاد و المالية، العدد 09، 2018،ص 298.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم الإقتصادات النامية تتميز بالفشل في شتى المجالات الإقتصادية و الاجتماعية مما سياهم في غياب الديناميكية و الحيوية و يقلل من فرص العمل و تزايد من الهجرة خاصة المتعلقة بالكوادر،هذا من جانب و من جانب آخر فشل سياسات الإنفاق العام حيث نلاحظ في الجزائر مثلا في ظل ارتفاع المداخيل المالية المتأتية من الجباية البترولية التي امتدت على أكثر من عشرية كاملة مع بداية القرن الواحد و العشرين تميزت بارتفاع حصيلة النفقات في ضل سياسة التوسع الإنفاقي دون أن تحقق نتائج هادفة نتيجة عمليات النهب و سوء التخطيط.... و في الأخير تكون الإنتاجية ضعيفة و تجد هذه البلدان نفسها في حلقة مفرغة تتكرر في كل مرة مع تكرر تغير أسعار الموارد الأولية التي تعتمد عليها في اقتصادياتها[1].

5. تطوير البنية التحتية:

تسعى الجزائر منذ سنوات إلى إبلاء الاهتمام بالبنية التحتية للطرقات الجزائرية، وفق غاية معلنة أنه و إلى جانب الأهداف التنموية لهذا التطوير فإن هناك حاجة ماسة لتجنيب المواطنين الاقتصاد الجزائري التكاليف الباهظة سنويا لحوادث المرور، و أن ذلك إلا بإيجاد مخطط وطني جديد لطرقات يقف عند جوانب التأخر و العجز الذي تشهده الطرق الوطنية و الجسور و الأنفاق عن إستيعاب العدد المتزايد للمركبات مع تضخيم حجم الحظيرة الوطنية، و اختلاط أصناف تلك المركبات على نفس المسارات يضاف إلى ذلك الإحتياجات الاقتصادية و العوائد المأمولة لهذا التطوير إن الجهود الرسمية في قطاع الطرق و الإنشاءات الكبرى، يجب أن يجري تدعيمها بمنظومة قانونية و ترسانة ردعية تكفل الشفافية في الإنجاز و الصرامة في المتابعة، و أن يتم تعزيز ثقافة المواطنة و المشاركة في الحفاظ على سلامة الطرقات و أن تنشأ ثقافة لدى الأفراد تخرج من ذهنية المجانية إلى المساهمة في نفقات صيانة و تسيير المنشآت الطرقية على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة [2].

[1]- سليم مجلخ وليد بشيشي، قياس و تجليل التفريغ الاقتصادي الجزائر(1996-2019) جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر) ص53
[2]- دفاتر السياسة و القانون 01-06-2019 182-196 volume11-numéro2 pages

6. تطور التضخم في الجزائر :

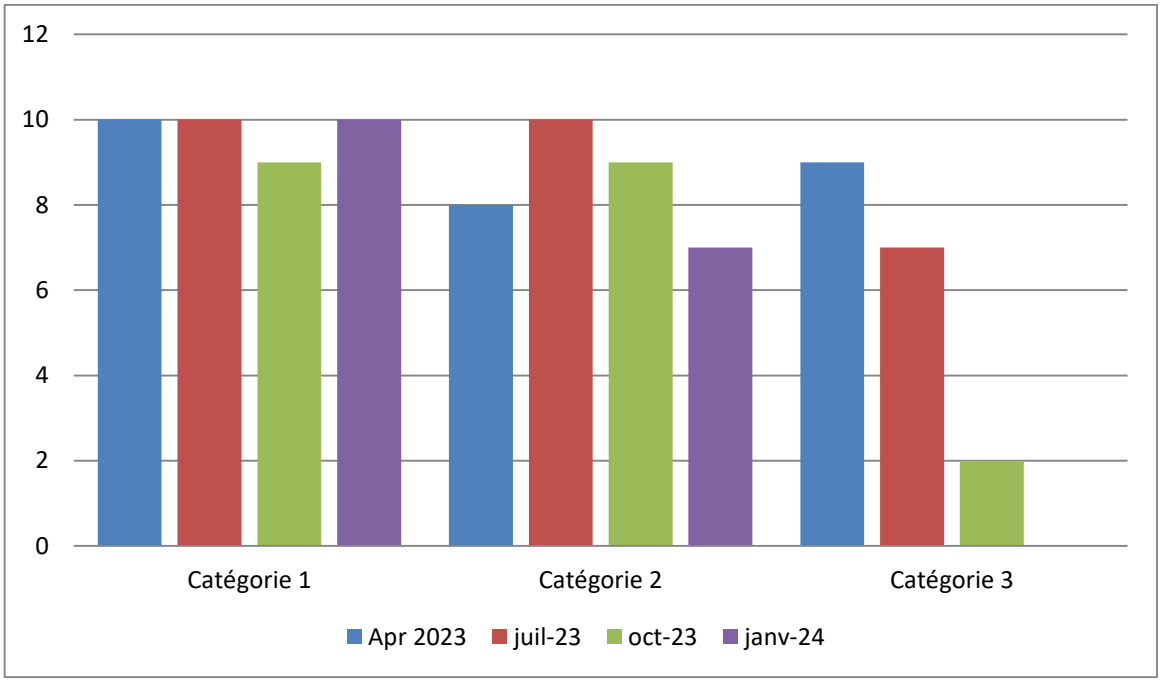

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر ONS

أهم فئة في سلة مؤشر الأجر لمؤشر الأسعار الاستهلاكية هي الغذاء و المشروبات الغير كحولية(43بالمئة من الوزن الإجمالي) يشكل النقل 16بالمئة، التسكين 9بالمئة، العملة المتنوعة و الخدمات 9بالمئة و الملابس و الأحذية 7 بالمئة من الوزن الإجمالي يشكل الأثاث و صيانة المنزل الصحة التعليم، الترفيه و الثقافة 16 بالمئة المتبقية القيم الحالية و البيانات التاريخية و التنبؤات و الإحصاءات و الرسوم البيانية و التقويم الاقتصادي[1]

المبحث الثالث :أهمية التنمية المحلية في الاقتصاد

المطلب الأول : تعريف التنمية الاقتصادية

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق إلى تعريف التنمية ثم إبراز مفهوم التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية :أن من بين التعريفات التي تعرف التنمية أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي أو هي عملية التغير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين و الحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة

[1] -https://ar.tradingeconomics/com 12l 05l202410,45H

ومن خلال (هذا التعريف يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي

. التنمية ترتكز على الإنسان باعتبار العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية

. التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس شريحة على أخرى

. تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع

. تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية و يعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية

. تهدف التنمية إلى تنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات

. وينبغي القول أن التنمية التي تسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية [1]

. التنمية الاقتصادية بمظهرها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد يعبر عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور وقد تجلى ذلك في مظهر بين أساسين: المظهر الأول فهو متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية أو الهيكلية و المظهر الثاني يرى مفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديدة بهذه التسمية يبين أن تهدف إلى تحقيق مايلي :

. إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب

. تحويل البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

. إعادة توجيه العلم و التكنولوجيا لخدمة الإنسان

. تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة [2]

. فيمكن أن نقول التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وهذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع [3]

[1]- إحسان حفصي علم اجتماع التنمية الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2004 ص 33

[2]-سيد محمود سيد محمد " التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية أطروحة دكتوراه جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد و التجارة 1988 ص 64

[3]- نفس المرجع ص20

فالتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن أيضا متغيرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلة و التنظيمية حيث تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو إنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه ، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع

و بالإضافة إلى مما سبق نستعمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة كفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتقدم المؤسسات المالية وتنظيم السوق المالي وتطوير الوسائل و الاتصالات .

نوعي يتمثل في المؤسسات الاجتماعية و الأفكار و التصورات و المفاهيم و أنماط المعيشة التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجات المادية ، وقد لتسمت حركة هذا التدرج و التطور ببطئ شديد من جهة و اختلاف في درجته بين مجتمع وأخر ، وأحيانا لا يكاد يلاحظ سبب ضالته من جهة أخرى

. وقد ارتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخ بأهمية أدوات وسائل الإنتاج التي صنعها و بالتالي فان الصناعة بمفهومها البسيط ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور و التنمية الاقتصادية وهي بذلك تنقل المجتمع من الجمود و البطء و التخلف إلى التقدم أي من محلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع ، وبدون هذا الأخير لا يمكن الحديث عن أية تنمية أوأي تطور اقتصادي كان ولا أدل على ذلك أكثر من إن كل البلدان المختلفة اليوم هي بلدان غير صناعية ، في حيث نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة.

مفهوم التنمية الاقتصادية :

لا نستطيع إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية وذلك لتشبهها و اختلاف مدارسها و محليلها وكل يعطي تعريفا بناءا على تصوره لتطور المجتمع ، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية حسب بعض الكتاب ومنه مايلي :

يعرفها جيبراكماير : التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن

يعرفها سعد الدين إبراهيم : التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي :

. أنها عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها و مقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وان أي عوامل آو قوى خارج هذا الكيان لا تعد و أن تكون عوامل مساعدة.

. هي عملية دينامكية مستمرة أي أنها ليست حالة ثابتة .

. إنها عملية ليست ذات طريق واحد ،وإنما تتعدد طرقها و اتجاهاتها باختلاف الكيانات و باختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان [1]

المطلب الثاني : مظاهر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

أولا : مظاهر الاجتماعية

. مستوى السكن :يعتبر ترتيب الولايات الجزائرية حسب عدد السكان امرًا هاما لفهم ديناميكية النمو السكاني و توزيع السكان في بلاد ويتم تحديد ترتيب الولايات وفقا لعدد السكان في كل ولاية [2]

. بلغ إجمالي عدد سكان الجزائر 45.26 مليون نسمة في يناير 2023 تظهر بيانات ان عدد سكان الجزائر زاد بمقدار 7.9 ألف)% 16 % (بين عامي 2022 و 2023 و 49 % من سكان الجزائر من إناث في حين أن 50.9 من سكان من ذكور في بداية عام 2023 سكن 75.0 من سكان الجزائر في مراكز الحضرية في حين عاش 25.0 في مناطق الريفية .[3]

. مستوى الصحة : تعتبر الرعاية الصحة من الاولوليات الوطنية وتوجد جهود كبيرة مبذولة لتحسين الخدمات الصحية و توفير رعاية اللازمة للمواطنين حيث كشف الوزير الصحة عبد الحق سايحي أن قطاعه استفاد في إطار مشروع قانون مالية سنة 2023 من غلاف مالي يفوق 61 مليار دينار جزائري أي زيادة تقدر ب 14 % مقارنة بالنسبة ماضية خصص لانجاز مشاريع جديدة وإعادة تقييم أخرى حيز التنفيذ [4].

مستوى التعليم : يعتبر التعليم قطاعا هاما و أساسيا في تحقيق التنمية الشاملة وتطوير المجتمع حيث يتكون التعليم في الجزائر من التعليم العالي الذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي وبحث العلمي ، التعليم الثانوي التعليم المتوسط ، التعليم الابتدائي والتي تشرف عليهم وزارة التربية الوطنية بالإضافة التكوين المهني التي تشرف عليه وزارة التعليم وتكوين المهنيين

[1]- محمدمدحت مصطفى ، سعير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية مصر : مكتبة الإشعاع الفنية 1999 ص 46
[2]- وزارة سكن وعمران و المدينة
[3]- وكالة الإنباء الجزائرية https://wwwaps.dz134209202361 الأحد 2023/11/06 11:28 الفئة: صحة علوم تكنولوجيا
[4] https ;llwwwaps,dz,1342092083611.28 2023/11/06

. ويقدر إجمالي عدد الطلاب في الجزائر 10.977.642 منهم 425.625 طالبا جديدا اما فيما يخص الطواقم التربوية فبلغ عددها 529.826 معلما منهم 207.796 في طور الابتدائي و 188.252 في طور المتوسط و 119.104 في طور الثانوي [1]

ثانيا : المظاهر الاقتصادية

. معدل البطالة : احدث البيانات المتاحة حول معدل البطالة في جزائر كانت قبل فترة من تاريخ قطع الاتصال في يناير 2022 وفقا لتقارير ومصادر مختلفة كان معدل البطالة في الجزائر يتراوح بين 10 % و 15 % تقريبا .

. كما يشير التوقع في تقرير لصندوق النقد الدولي انخفاض معدل البطالة بالجزائر إلى 9.8 % سنة 2023 .

وقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر السنة منظومة 13.4 حسب صندوق نقد الدولي الذي كان يتوقع منذ ستة أشهر نسبة 14.1 % .[2]

التضخم : تمثل معدلات التضخم في الجزائر إحدى مؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس تغير متوسط مستويات الأسعار للسلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة وفي العادة يتم قياس معدل التضخم بالنسبة المئوية للفترة المعينة مقارنة بفترة سابقة ونهب صندوق النقد الدولي في توقعاته لأداء النمو الاقتصادي العالمي تقريره أفاق الاقتصادي العالمي ، أكتوبر تشرين الأول 2023 إلى النمو الاقتصادي العالمي الحالي هش ولن يتعدى 3 % في 2023 و 2.9 %فقط عام 2024 التقرير أشار أيضا إلى أن التضخم سيصل إلى حدود 5.9 %عام 2023 ينما سيتراجع إلى 4.8 %عام 2024 .[3]

الاستثمار : يقيس مستوى الاستثمارات الخاصة و العامة في الاقتصاد ويعكس قدرة الاقتصاد على تحفيز النمو المستقبلي وتوفير الفرص العمل ومن جهتها كشفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في أخر حصيلة لها عن تسجيل أكثر من 1694 مشروعا للاستثمار بقيمة تتجاوز 845 مليار دينار جزائري (6.3 مليارات دولار) منذ دخول القانون الجديد حيز التطبيق في فترة من أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 31 مارس آذار الماضي وكان الرئيس عبد المجيد التبون صرح في لقاء إجراءه مع جزيرة بود كاست في سادس من ابريل / نيسان الجاري بان القطاع الخاص يستحوذ على 85 % من رأس المال الجزائري

[1]- البلاد H 10,12HTTPS ; /WWW.ELBILAD.NET. NATIONGL
[2]- الكاتب الصحفي شهرزاد - 26 نوفمبر 2023 /11/26 2023 HTTPS/ llGLRSJHFIDZ
[3]- المصدر 155018 توقعات تضخمcom; https ;lljlmasdardz
بواسطة مصدر في 24 / 10/ 2023 3508 قراءة

متوقعا تجاوز قيمة الاستثمار فيه 30 مليار دولار بحلول 2027 واستحداث 55 ألف وظيفة خلال 18 شهر المقبلة [1].

. الميزانية العامة : تشمل المؤشرات الميزانية العامة الأنفاق الحكومي و الإيرادات والعجز أو فائض ميزاني وتعكس صحة الأموال العامة وإدارتها وتتوقع الميزانية ارتفاعا في نفقات العمومية إلى 15275.3 مليار دينار جزائري فيما ينظر إيرادات بقيمة 9105.3 مليار دينار جزائري وسيسجل النمو الاقتصادي 3.9 في العام 2025 و 4 % في 2026 حسب قانون الذي يحدد توقعات متوسط المدى (2024 . 2026) مدفوعا بأداء جميع القطاعات[2] .

زيادة الدخل (PNB) : هو زيادة دخل القومي الإجمالي و الخدمات التي تنتجها دولة معينة خلال فترة زمنية محددة وتعتبر زيادة الدخل القومي الإجمالي إلى إشارة النمو الاقتصادي وتحسس رفاهية الاقتصادية ومن جهته بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 224 مليار دولار سنة 2023 واتى ذلك مدفوعا بتسارع النمو الخارج المحروقات ب 4.9 بالمائة سنة 2023 مقابل 4.3 بالمائة سنة 2022[3] .

المطلب الثالث :أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان و توفير أسلوب حياة كريمة ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها ،وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا الاختلاف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية إلا انه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن أهم الأهداف مايلي :

. زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ذلك ان الغرض الأساسي الذي يرفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو نقرها و انخفاض مستوى معيشة مكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر و انخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي [4]

. رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعد التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المختلفة اقتصاديا وذلك اخذ من المتعذر تحقيق الضروريات المادية

[1]- الجزيرة HTTPS://WWW;ALGAZEERA عبد الحكيم حذاقة 2023/4/18 اخر تحديث 2023/4/18 2:49 مساء بتوقيت مكة مكرمة
[2] - CNBC عربية https://wwwcnbcarabia.com نشر الأحد 24 ديسمبر 2023/ 5:41 مساءا اخر تحديث الاحد 2023/12/24 5:47مساءا
[3]- الإذاعة الجزائرية https://news.radiojlgerie.dznode. الاقتصاد 2023/12/19 12:23
[4]- محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادرس قريصة مذكرات في التنمية و التخطيط القاهرة : الدار الجامعية للنشر التوزيع 1986 ص 64

للحياة من مأكل و ملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة السكان و بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .

. تقليل التفاوت في الدخول و الثروات : هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أن في معظم الدول المختلفة ورغم انخفاض الدخل القومي و انخفاض متوسط نصيب الفرد منذ تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول و الثروات اذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسمية ، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه [1]

4 . تعديل التركيب النسبي الاقتصادي القومي : تعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط و البحث في إنشاء وحكم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة فنجد التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطر جسمها على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد و إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الأول في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي تم التصدير كما لا ننسى قطاع لصناعة والذي يحتل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة [2]

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا انه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة ذلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي

. توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار

. تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول

. تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصادية وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج

[1]- الرداويتيسير ، التنمية الاقتصادية ، سوريا مدرية المكتب و المطبوعات الجامعية ص 83 .
[2]- فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، عمان " أطروحة الدكتوراه كلية الإدارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2008 ص 63

. السعي لتوفير الأساليب الفعالة و إتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصادية وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية .[1]

[1]- موري سمية ، بلحاج فراجي ، اثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة مقاربة تحليلية و قياسية " مجلة إستراتيجية و تنمية جامع مستغانم جويلية 2004 .

خلاصة الفصل

تعتبر التنمية المحلية أفضل مدخل لخلق اقتصادية جديدة و توفير المناخ و الأرضية الملائمة لوطن مزدهر و متقدم، و هذا بشرط قدرة المجتمعات و الدول و منها الجزائر على تفهم عملية التنمية المحلية فضلا عن التعامل بكفاءة مع برامجها و سياساتها لتحقق الغاية من اعتمادها.

على الجزائر أن تقوم بجهود أكبر اتجاه التنمية المحلية، و ذلك من خلال تقوية الرابط بين الحكومة و المواطنين، مع خلق الفرص اللازمة لأفراد المجتمع المحلي أين يحققون عبرها غاياتهم و يجسدون أهداف التنمية على أرض الواقع.

الفصل الثاني

مشاريع التنموية اقتصادية لولاية تيارت

الفصل الثاني : مشاريع التنموية اقتصادية لولاية تيارت

تمهيد :

المشاريع التنموية الاقتصادية تشكل جزء أساسيا من جهود الدول و المنظمات الدولية لتعزيز النمو الاقتصادي و تحسين جودة الحياة للسكان، تتنوع هذه المشاريع بحسب الاحتياجات و الظروف الخاصة بكل دولة و يمكن تنفيذها على مستوى محلي أو إقليمي أو حتى دولي و تشمل هذه المشاريع إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية و تطوير الصناعات الزراعية و الصناعات الثقيلة و الخفيفة بالإضافة إلى ذلك تشمل هذه المشاريع تطوير التعليم و التدريب و تعزيز قطاع السياحة و دعم الابتكار و التكنولوجيا تتجسد أهمية هذه المشاريع في دعم النمو الاقتصادي المستدام و تعزيز فرص العمل و تحسين مستوى معيشة للمجتمعات المعنية.

المبحث الأول : التعريف بولاية تيارت

تعتبر ولاية تيارت ولاية جزائرية تقع في شمال غرب البلاد على مفترق طرق بين الساحل و الهضاب الداخلية، تتميز بموقعها الاستراتيجي، و تراثها الفني، و مناظرها الطبيعية الخلابة.

و في هذا المبحث سنكتشف الجوانب المختلفة لولاية تيارت، من خلال تحديد موقعها و خصائصها الطبيعية، بالإضافة إلى تطور سكانها و الخدمات العامة المتوفرة في هذه الولاية، ثم إلى الاحتياجات السكانية مثل التعليم و الصحة...

المطلب الأول : موقع و خصائص الطبيعية لولاية تيارت

ولاية تيارت تقع في شمال الغربي تسمى بعاصمة الهضاب للغرب و تبعد عن الجزائر العاصمة حولي 290كلم غلى لشمال الغربي، يبلغ عدد سكانها ما يقارب 1000،755 نسمة و مساحتها 20،673 كلم مربع، و تتشكل إداريا من 14دائرة و 42 بلدية.

يحدها جغرافيا: شمالا ولاية غليزان، تسمسيلت، و جنوبا ولاية الأغواط و البيض و غربا ولاية معسكر و سعيدة، و شرقا ولاية الجلفة و المدية.

و بناءا على ما ذكر، فإن ولاية تيارت تنتمي إلى الولايات التي تزخر بمقومات سياحية و تاريخية.

ـ المواقع التاريخية: كخلوة ابن خلدون

ـ المواقع الطبيعية: كسلسلة الجبلية فرندة و موقع الجوار بـ مدروسة، و المواقع الطبيعية و الغابية لفرندة الناظورة، السدود و الوديان كسد الدحموني، سد بن خدة وادي مينا، وادي الطويل و الغابات كغابات قرطوفة سيدي البختي.

كل هذه المناطق تكمن من خلق أنواع مختلفة للنشاطات السياحية منها: السياحة الخضراء الجبلية، البيئة و الإيكولوجية الثقافية الدينية الترفهية و الرياضية.

تعد ولاية قطبا فلاحيا و رعويا بإمتياز إلى جانب أنها ذات بعد سياحي متميز لما تتوفر عليه من عناصر الجذب للسياح و الباحثين فهي تزخر بتراث حضاري عريق يمتد عبر العصور تتناغم مع المقومات السياحة و التي يمكن إدراجها فيمايلي:

1/ إرثها التاريخي الأصيل و العميق المتمثل في {عاصمة الإمارة الرستمية، عاصمة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة موطن ميلاد مقدمة ابن خلدون مهد إبداعات المفكر جاك بارك، مرقد روح الشهيد الفنان علي معاشي}؟،

2/ مناطقها الجذابة و مواقعه الأثرية {تاوغزوتالجدار،تاقدمت}،الجبلية{قبقاب واد ليلي الناظورة }الغابية {تيارت، فرندة مشرع الصفا}.

3/ طابعها المناخي المعتدل و الممتاز و المتنوع ، رونقها العمراني الحديث و غير الذي يلامس شعور الزوار يوم بعد و يشجعهم على اكتشافها و البقاء في أجوائها.

4/ثراء المنطقة و تنوع و أصالة العادات و التقاليد موقع الولاية الاستراتيجي و شبكة طرقاتها العصرية و الجديدة التعبيد، اللذان يمنحها شرف الضيافة و خدمة المسافرين من كل حدب و صوب، فضلا على مظاهرها الدول بعين بوشقيف. أقطابها الجامعية، قاعات المحاضرات و العروض المسرحية و السينمائية دور الثقافة و الشباب و المركبات الرياضية و الجوارية المنتشرة عبر البلديات.

5/ حركة جمعوية واسعة، وسائل الإعلام و الإشهار و تحسيس حديثة و على رأسها وكالة الأنباء الجزائرية و مراسلي الصحف على مستوى المحلي.

و من هذا الجانب فإن ولاية تيارت تتوفر على ثروة غابية تتربع على مساحة 164،164 هكتار تمثل نسبة 7% من المساحة الإجمالية للولاية و التي تقدر 23452كلم^2 أهمها غابات فرندة{صدامة الشرقي، صدامة الغربي}،الغابات تيارت، قرطوفة، الغزوانية سيدي البختي و الناظورة، إضافة الى محمية طبيعية تأوي عدة أنواع من الحيوانات و الطيور، مما يحفز بعض هواة الصيد السياحي لممارسة نشاطهم السياحي و الترفيهي و علاوة على ممارسة الرياضة في المناطق الجبلية{قبقاب واد ليلي الناظورة....} كما تتوفر ولاية على ثروة مائية معتبرة تتمثل أساسا في الوديان و السدود مثل واد مينا بتا قدمت واد الطويل بسرقين، نهر واصل الدحموني، سد بن خدة مشرع الصفا ، سد الدحموني، سد العقيد الحاجزين المائيين المالحبسيدي الحسني، حيث تعد هذه الوديان و السدود أماكن للراحة و الاستجمام و ملجأ للكثير من هواة صيد الأسماك[1].

المطلب الثاني : تطور عدد السكان و الشغل

. عموما يتأثر عدد السكان و مستوى الشغل في أي منطقة بعوامل عدة بما في دلك النمو السكاني و التغيرات الاقتصادية و التطورات الاجتماعية و السياسة، تيارت هي إحدى الولايات الجزائرية التي تشهد تغيرات اقتصادية و اجتماعية مستمرة مما يؤثر على عدد السكان و فرص العمل فيها.

يمكن أن يؤدي النمو السكاني لزيادة الطلب على خدمات و البنية التحتية مما يمكن أن يؤدي في بعض أحيان إلى زيادة فرص العمل و مع ذلك قد يتطلب هذا أيضا تكييف السياسات الحكومية لتلبية هذه احتياجات الناشئة من الجدي بالذكر أن تغيرات في سوق العمل قد تتأثر بعوامل مثل تكنولوجيا و

[1]- المصدر مديرية السياحة و الصناعة التقليدية تيارت .

التطورات الاقتصادية العالمية و سياسات الحكومة المحلية و غيرها تلك العوامل قد تؤثر على مستوى الشغل و فرص العمل في ولاية تيارت كما في أي مكان آخر.

أ/ إحصائيات حول تطور السكان 2023 في ولاية تيارت

- عدد السكان في عام 2023: 850,000 نسمة (تقديري)
- معدل النمو السكاني السوي:1,5% (تقديري)
- عدد السكان المتوقع في عام 2024: 863,500 نسمة (تقديري)
- توزيع السكان حسب المناطق الحضرية و الريفية:
  - ✓ المناطق الحضرية: 60%
  - ✓ المناطق الريفية: 40%
- الفئات العمرية :
  - ✓ 0.14 سنة: 25%
  - ✓ 15.24 سنة 20%
  - ✓ 25 .64 سنة 45%
  - ✓ 65. سنة فما فوق : 10%
- معدل الخصوبة الكلي : 2,5 طفل لكل امرأة
- معدل وفيات الرضع: 25حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة: 72سنة
- معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة 85%
- معدل البطالة : 12%[1]

المطلب الثالث: الخدمة العمومية و احتياجات سكان

أولا: تعليم

في ولاية تيارت يتطلب قطاع التعليم تحسينا شاملا يشمل تطوير البنية تحتية التعليمية و توفير الكفاءات التعليمية و توفير الوسائل التعليمية الضرورية بالإضافة إلى تركيز على توفير التعليم الأساسي و الثانوي الجودة و تعليم المهني و التقني كما ينبغي أن يتضمن الجهد التعليمي توفير فرص الجامعية للشباب المتطلعين لمواصلة دراستهم بالتركيز على هذه النقاط يمكن تلبية احتياجات التعليمية لتحقيق التنمية الشخصية و المهنية

[1]- المصدر: المكتب الوطني للإحصاءات ONS وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.

ثانيا: صحة

في ولاية تيارت تتضمن احتياجات السكان في مجال الصحة تطوير البنية التحتية الصحية بما ي ذلك المستشفيات و مراكز الرعاية الصحية الأولية و توفير كفاءات بشرية مؤهلة في مجال الصحة مع تقديم التدريب المستمر للموظفين الصحيين كما يشمل الاحتياجات طبية المتخصصة و الرعاية النفسية و العلاج.

يجب أيضا استخدام التكنولوجيا في تحسين خدمات الرعاية الصحية مثل السجلات الطبية الالكترونية و التواصل عن بعد مع الأطباء من خلال التعاون بين الحكومة و المنظمات الصحية المحلي يمكن تلبية هذه الاحتياجات و تحسين جودة الرعاية الصحية للسكان في ولاية تيارت.

ثالثا: طرقات

تشمل مدينة تيارت مجموعة من جهود و الخدمات التي تهدف إلى تحسين سلامة المواطنين و سلسلة حركة المرور، تشمل هذه الخدمات صيانة الطرق بانتظام، تحسين الإشارات المرورية و تنظيم حركة المرور إضافة إلى تطوير البنية التحتية للطرق والرصف كما تشمل الخدمة و توفير و تنظيم المواقف العامة و تشجيع استخدام وسائل النقل العام بالإضافة إلى دعم الابتكار في تكنولوجيا المرور بجانب ذلك تقوم السلطات المحلية بتنظيم برامج توعية للمواطنين حول سلامة الطرق و ضرورة الالتزام بقوانين المرور و يتم تحقيق هذه الخدمات من خلال التعاون مع مختلف الجهات المعنية، مما يعكس التزام السلطات المحلية بتوفير بيئة آمنة و مريحة لسكان مدينة تيارت و زوارها.

المبحث الثاني : معاينة المشاريع اقتصادية منجزة في ولاية تيارت

تمتاز ولاية تيارت من مشاريع اقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية و تحسين الجودة الحياة المواطنين و تشمل هذه المشاريع البنية تحتية و الخدمات العمومية و المشاريع الاقتصادية.

المطلب الأول : المشاريع البنية التحتية

مشاريع بنية التحتية تعتبر أساسية لأي نشاط اقتصادي حيث توفر البنية التحتية الضرورية لسلالة و سهولة التحرك السلع و للأفراد و تسهم في تسيير عليات الاقتصادية بشكل عام و لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية في غياب بنية تحتية مؤهلة و ذات جودة تسمح بممارسة النشط الاقتصادي في مختلف القطاعات و من بين هذه القطاعات لدينا مطار، سدود، طرقات.

أولا: مطار

يقع مطار عبد الحفيظ بوصوف في مدينة تيارت في غرب جزائر و هو مطار دولي صغير يخدم المنطقة الغربية من بلاد سمي مطار على اسم عبد الحفيظ بوصوف عام 1962 بعد استقلال الجزائر و قد خضع منذ ذلك حين لعدة توسعات و تحديثات يحتوي مطار على مدرج واحد بطول 2500 متر و عرض 45 مترًا مما يسمح له باستقبال طائرات من جميع الأحجام.

و منه يعاني هذا المطار من عدة سلبيات و نقائص التي تؤثر سلبا على بنية التحتية لولاية تيارت و توصلنا إلى بعض نتائج في هذه الدراسة و هي كالأتي حيث يحتاج إلى تحسينات في مرافق و نقص التمويل اللازم لتطوير المطار و تجهيز بأحدث التقنيات، كما يعاني المطار من قلة الرحلات الجوية المجدولة مما يقلل من استخدامه بشكل فعال من قبل المسافرين هناك أيضا نقص في الخدمات التجارية مثل متاجر و المطاعم و ضعف في البنية التحتية للاتصالات و المواصلات مما يؤثر سلبا على راحة المسافرين ، مشاكل صيانة و التجديد تعد أيضا من العوائق الرئيسية بالإضافة إلى نقص تدريب المستمر للموظفين مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة تعقيدات البيروقراطية و الإدارة تزيد من صعوبة العمليات و الإجراءات في حين أن المشاكل البيئية مثل إدارة النفايات و التلوث تشكل تحديا إضافيا للاستدامة المطار علاوة على ذلك تعاني البنية التحتية للنقل البري من ضعف يعيق الوصول السهل إلى مطار لتحسين هذه الأوضاع يجب التركيز على تحديث البنية التحتية زيادة عدد الرحلات الجوية تحسين الخدمات التجارية و تعزيز برامج التدريب للموظفين مع العمل على تسهيل الوصول إلى مطار من خلال تحسين شبكة الطرق المحيطة به[1].

ثانيا: السدود

تتميز ولاية تيارت بوجود عديد من السدود التي تلعب دورًا مهما في توفير المياه الزراعة و الشرب و من أهم هذه السدود تشمل :

- **سد دحموني:**

إن سد دحموني هو خزان يقع على بعد 20كم شرق تيارت بإحداثيات جغرافية

(X=297 ,200 Y=237 .000, Z=925.000 ,) تم بناؤه بواسطة شركة إيطالية في عام 1987،و يستمد مياهه من وادي نهر وسيل، يغطي الحوض مساحة 425كم^2 و يتلقى متوسط هطول الأمطار سنوي يبلغ 470ملم، يبلغ متوسط التبخر السنوي 1522ملم، بينما يبلغ المتوسط التدفق السنوي

[1]- مصدر الموقع رسمي لوزارة داخلية و لجماعات المحلية و تهيئة العمرانية

11،4كلم مكعب في سنة و التدفق النوعي 0,84كلم مكعب في السنة ، و يمر السد عبر البلديات تيارت و دحموني و السبعين.

و يعتبر سد الدحموني، سد خرساني بسعة كلية تقدر بـ 42كلم مكعب و ارتفاع القمته 929,5 متر فوق مستوى سطح البحر، و طول القمته 850مترا كما يبلغ حجم الخزان عند منسوب الخزان الطبيعي 42كل مربع، و مساحته 5,35كلم^2، يبلغ الحجم المفيد للخزان 35,5 كلم مكعب، و الحجم المنظم 13كلم مكعب، و الحجم الميت 4,8هتكومتر مكعب، و ميلان المنحدرات المصب 1/3متر، و ميلان المنحدرات المنبع 1/2,2 متر.

كما يحتوي سد دحموني على مفيض جانبي بسعة 2000متر مكعب في الثانية، و تصريف قاع بسعة 20 متر مكعب في الثانية، و يحتوي على برج سحب بهم آخذان على منسوبين مختلفين.

- **سد بخدة**

يقع سد بخدة على بعد 40كلم غرب مدينة تيارت بإحداثيات جغرافية

750. 228: Y ; 000. 349: X ; 545.000: Zو نفذته شركة الأشغال الكبرى في مارسيليا عام 1936، و يستمد هذا السد مياهه من واد مينا، و يمر بمناطق مشرع صفا، توسنينة و تاقدمت، يتميز بحوض صرف مساحته 1280كم^2 ، كما يبلغ 1887مم، و بالنسبة إلى متوسط التدفق السنوي للسد فهو يبلغ 72هكتومتر مكعب، و متوسط التدفق الصلب السنوي 0,03 هكتومتر مكعب، و التدفق المحدد للسد هو 10,78كم^2 ، و هو يعتبر سد حجري بسعة تخزينية تقدر بـ 45,143كلم مكعب، و ارتفاع القمة 587,25 مترا فوق مستوى سطح البحر ، و طول القمة 220,00مترا، و عرض القمة 5،00 أمتار، كما يبلغ الارتفاع الأقصى للسد باستثناء الأساس 45,00مترا، مع منحدر للمنحدر السفلي 1/1,25مترا و منحدر للمنحدر العلوي يتراوح من 0,85 إلى 1/1مترا.

يبلغ ارتفاع أعلى منسوب للمياه في خزان سد بخدة 586,000 مترا فوق مستوى سطح البحر، و أدنى ارتفاع تشغيلي 557,30مترا فوق مستوى سطح البحر، كما تبلغ مساحته الخزان عند منسوب المياه الطبيعي 4,492كم^2 ، و الحجم المفيد 40,000,000 متر مكعب، و الحجم المنظم 72,000,000متر مكعب.

يتميز سد بخدة ببرجين لسحب المياه على ارتفاعات 557,03 و 565,10مترا فوق سطح البحر لضمان إمدادات كافية من المياه لمحطة الطاقة الكهرومائية.

و من هنا نستفسر أن المشاكل التي تعاني منها الولاية تيارت المتعلقة بالسدود أبرزها نقص المياه بسبب قلة الأمطار و الجفاف المتكرر مما يؤثر سلبا على قدرة السدود على تلبية احتياجات الري و الشرب بالإضافة إلى ذلك تعاني بعض السدود من مشاكل التلوث نتيجة لتسرب المواد الكيميائية و النفايات من المناطق الصناعية و الزراعية المحيطة مما يهدد جودة المياه المخزنة كما أن هناك نقصا في صيانة الدورية و التجهيزات اللازمة لسدود مما يؤدي إلى تدهور بنيتها التحتية و زيادة خطر الحدوث تسربات أو انهيارات إلى جانب ذلك تساهم التغيرات المناخية في تفاقم هذه المشكلات، حيث تؤدي فترات الجفاف الطويلة و ارتفاع درجات الحرارة التي تبخر كميات من المياه المخزنة[1].

ثالثا: الطرقات

تتمتع الولاية تيارت بشبكة طرقات و يبلغ اجمالي هذه الطرقات 2888,73كلم و تتوزع على نحو التالي: طرق وطنية بطول 706,1كلم و طرق ولائية بطول 682كلم و طرق بلدية بطول 1500,63كلم و من أهم الطرق الوطنية التي تمر بالولاية: الطريق الوطني رقم 23[غليزان – تيارت] و ازدواجية على طريق رقم 40 [دجموني – جلفة] و طريق وطني رقم 14 [تسمسيلت– تيارت].

و لا يزال مشروع ازدواجية الطريق 23 بين تيارت و غليزان قيد الدراسة حيث تجرى حاليا دراسة تقنية لتحديد مسار طبيعة الأعمال اللازمة على هذا المحور الطرقي الهام، إلا أن هذه العملية توقفت مرة أخرى دون معرفة السبب الأمر الذي خلف إستياء كبيرا لمستعملي هذا طريق خاصة أصحاب مركبات و شاحنات الوزن الثقيل بالنظر للتدهور الكبير الذي لحق بالشطر المذكور و أما عن طريق رقم 14 الذي يربط بين تسمسيلت، تيارت قرر رئيس جمهورية في هذا الجانب تواصل إلى أشغال ازدواجية الطريق وطني رقم 14 و من بين هذه الصعوبات التي يواجهها الطريق هي حركة المرور و سلاسة سائقين حيث أن حالة البنية تحتية للطريق متدهورة حيث يوجد كثير من حفر و التشققات مما يزيد من خطر حوادث و يؤثر على راحة سائقين.

الطريق الوطني رقم RN 40/40) بين دحموني و حدود ولاية الجلفة(64كلم) و يعد هذا المقطع جزءا مهما من شبكة الطرق الوطنية في الجزائر و يخدم حركة النقل البري و تجارة بين المناطق الداخلية للبلاد و يمتد هذا الطريق عبر مناطق ريفية و صحراوية و يمر بعدة بلديات و مناطق تضافر النشاطات الزراعية و الصناعية[2].

[1]ـمصدر : مديرية الموارد المائية
[2]ـ مصدر : مديرية أشغال العمومية

المطلب الثاني : مشاريع الخدمة عمومية

يمكن أن يتضمن مشاريع خدمة العمومية في ولاية تيارت العديد من المجالات التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين و تلبية احتياجاتهم و هناك بعض المشاريع التي نتطرق إليها: الصحة،تعليم فنون وثقافة.

أولا: الصحة

ولاية تيارت كغيرها من ولايات الجزائر تضم مجموعة من المؤسسات الصحية و استشفائية التي تلعب دورًا حيويا في توفير الرعاية الصحية للسكان المحليين تعتبر هذه المؤسسات جزءاً أساسيا من البنية التحتية الصحية في ولاية و تسعى جاهدة لتلبية الاحتياجات الطبية و الصحية للمجتمع و من بين هذه المؤسسات.

1/ المؤسسة الاستشفائية المتخصصة

_ مؤسسة استشفائية متخصصة في الأنف، الأذن و الحنجرة، جراحة الأسنان و طب العيون و السرطان.

_ مؤسسة استشفائية متخصصة في الأمراض العقلية

2/ مؤسسة عمومية استشفائية (EPH)

_ مؤسسة عمومية استشفائية يوسف الدمرجي (EPH) تيارت

_ مؤسسة عمومية استشفائية ابن سينا (EPH) فرندة

_ مؤسسة عمومية استشفائية قرميط ناصر (EPH) سوقر

_ مؤسسة عمومية استشفائية محمد بوضياف (EPH) مهدية

مؤسسة عمومية استشفائية جيلالي بونعامة (EPH) قصر الشلالة

3/ المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (EPSP)

_ تيارت ، رحوية، عين الحديد، عين كرمس، مهدية، عين ذهب، قصر الشلالة.

4/ المؤسسة الاستشفائية الخاصة (EHP)

_ مؤسسة استشفائية الطبية الجراحية ابن سينا تيارت

_ مؤسسة استشفائية مختصة في أمراض نساء و توليد عبير كوثر تيارت

_ مؤسسة استشفائية مختصة في أمراض سرطان مركز الجهوي لمكافحة السرطان تيارت

5/ مؤسسة الإستشفائية المختصة في جراحة العامة و أمراض النساء ابن خلدون فرندة

_ العيادات: عدد عيادات 44

_ قاعات العلاج : عدد قاعات العلاج 134[1].

ثانيا: التعليم

_ تعتبر ولاية تيارت مركزا هاما للتعليم حيث تضم مجموعة من المؤسسات التعليمية التي تلبي احتياجات الطلاب في مختلف المراحل التعليمية تتميز ولاية تيارت بتوفير فرص تعليمية متنوعة نشمل تعليم الابتدائي و تعليم الثانوي و تعليم الجامعي إلى جانب المهني و التقني.

1/ التربية

1.1 تعليم الأساسي : الطور الأول و الثاني

- عدد المدارس: 528
- عدد الأقسام 4649
- عدد معلمين 5689 الإناث منهم 4904
- عدد تلاميذ 134003 الإناث منهم 63695
- عدد مطاعم 417

2.1 تعليم الطور الثالث

- عدد المدارس 143
- عدد الأقسام 2224
- عدد معلمين 4159 الإناث منهم 9502
- عدد تلاميذ 7682 الإناث منهم 40267

3.1 التعليم الثانوي: العام التقني

- عدد الثانويات: 57

[1]- مصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة عمرانية

- عدد الأقسام : 1076
- عدد الأساتذة : 6032 الإناث منهم 5641
- عدد تلاميذ 81233 الإناث منهم 19982
- عدد المطاعم : 29

2/ التعليم العالي

1.2 البنية التحتية التعليمية

- المدرجات : القدرة التعليمية: 11820
- قاعات التدريس/أعمال موجهة/ أعمال تطبيقية/ القدرة التعليمية : 126000
- المخبر القدرات التعليمية: 2380
- مخابر اللغات: القدرة التربوية: 360
- قاعات المؤتمرات/ القاعة القدرة التعليمية 1380
- قاعة الكمبيوتر/ الأنترنت القدرة التعليمية: 840
- قاعات الرسم: القدرات التعليمية 173
- قاعة ورشات المشاريع: السعة التعليمية: 225
- مكتبة / قاعة القراءة: سعة التدريس 6836
- السمعي و البصري، مركز الكمبيوتر، قاعات الانترنت: القدرات تعليمية: 329

ثالثا: فن و ثقافة

_ تتميز ولاية تيارت بتنوعها الثقافي و الفني حيث نشكل مركزا هاماً للفن و الثقافة في المنطقة يتجلى هذا التنوع في عدة جوانب من حياة الثقافية في الولاية

3/ الفنون ثقافية

1.3 المهرجانات

تنظم الولاية بصفة دورية عديد من احتفالات و هي:

_ الصالون الوطني للحصان: تظاهرة ثقافية و موروثا تنظم كل سنة بمشاركة أزيد من 2000 خيال ل 23 ولاية من وطن خلال 4 أيام العديد من النشاطات لعرض السابقات و الفرق الفلكورية و العاب الفنتازيا كما ينظم سباق وطني بميدان الخيل لشاوشاوة و سباق وطني آخر للحواجز بمركز الفروسية

الأمير عبد القادر يشمل هذا الحدث أيضاً مسابقة التربية بالإضافة إلى ذلك هناك جلسات علمية حول حصان على مدار ثلاثة أيام و معارض للمنتجات التقليدية و لوازم الخيل و الأنشطة الفنية و ثقافية و كذلك زيارات إلى معالم الأثرية و موقع سياحية.

- مهرجان ثقافي محلي للقراءة
- الأيام الوطنية للأغنية الملتزمة
- الأسابيع ثقافية: الأسابيع الثقافية للمنظمة الإقليمية للمهرجان ثقافي المحلي للفنون و ثقافة الشعبية التي تميز تبادلات ثقافية لمجموعات من الفنانين مع ولايات أخرى في مجالات فنية مختلفة

2.3 الجمعيات الثقافية

تظم الولاية تيارت أكثر من 200 جمعية ثقافية في أنشطة تالية

- التحف و التراث
- الفنون الجميلة
- السينما و الفنون السمعية البصرية
- الفولكلور
- فنون إيقاعية

المطلب الثالث : مشاريع الاقتصادية

تتمثل المشاريع الاقتصادية جزءا أساسيا حيث تشكل الدافع الرئيسي للتنمية و تعزيز الإزدهار في المشاريع الاقتصادية بشكل كبير و تشمل مجموعة واسعة من أنشطة الاقتصادية، زراعة، الخدمات، صناعة... الخ

أولا: الخدمات

يعاني قطاع الخدمات في ولاية تيارت مجموعة متنوعة و تتمثل في خدمات الصحة حيث يشمل ذلك في نقص بنية التحتية الصحية مثل المستشفيات و المراكز الصحية بالإضافة إلى نقص الكوادر الطبية و التمريضية و المعدات الطبية الحديثة كما تظهر تحديات في الإدارة و التنظيم و الوصول إلى الخدمات الصحية ، خاصة في مناطق نائية و يتطلب التغلب على هذه النقائص تعزيز التمويل و تحسين بنية تحتية الصحية بالإضافة إلى توفير الكوادر الطبية المؤهلة و تطوير برامج الصحة العامة و الوقائية و حيث أيضا تعاني هذه الولاية في قطاع التعليم الذي يشمل عدة نقائص في التمويل الموارد المالية في بنية

تحتية التعليمية االمؤهلة بالإضافة إلى ذلك يعاني طلاب في بعض المناطق من صعوبات في الوصول إلى تعليم بسبب ظروف الاقتصادية و الاجتماعية و تفاوت في فرص التعليمية تلك التحديات تستدعي جهودا مستمرة لتعزيز جودة التعليم و تحسين فرص الوصول إلى تعليم لجميع الطلاب في الولاية.

و تواجه أيضا تحديات في مجال النقل حيث يشمل ذلك نقص في البنية التحتية النقلية و سوء حالة طرق و التكاليف المرتفعة و الزحام المروري بالإضافة إلى نقص الخدمات النقل العامة الجودة و نقص الوسائل النقل البديلة الصديقة للبيئة بتطلب التغلب على هذه التحديات تخطيطاً عمرانياً فعالا و استثمارات في تحسين البنية تحتية النقلية و تعزيز وسائل النقل العامة و تشجيع استخدام وسائل النقل البديلة و المستدامة.

ثانيا : زراعة

تتميز ولاية تيارت بإمكانيات زراعية كبيرة التضاريس و الظروف المناخية المناسبة للزراعة و تقوم الحكومة المحلية و الجهات المعنية بتنفيذ العديد من مشاريع الاقتصادية الزراعية لتعزيز الإنتاج و دعم المزارعين و من ابرز هذه المشاريع:

1/ جدول رقم 6 إحصائيات مشاريع زراعة الحبوب و البقوليات و فواكه و الخضر لولاية تيارت سنة 2023

إنتاج متوقع (طن)	مساحة مزروعة (هكتار)	المحصول
600,000	150,00	الحبوب
80,000	20,000	البقوليات
50,000	10,000	فواكه
25,000	5,000	الخضار

_إجمالي مساحة المزروعة 185,000هكتار إجمالي

_إجمالي الإنتاج المتوقع 755,000 طن

تهدف هذه المشاريع إلى زيادة انتاج الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي لولاية تيارت

- تشمل مشاريع زراعة الحبوب : زراعة القمح و الشعير و الذرة
- تشمل مشاريع زراعة البقوليات : زراعة العدس و الحمص و الفول
- تشمل مشاريع زارعة الفواكه: زراعة التفاح و مشمش و البرتقال

- تشمل مشاريع زراعة الخضار زراعة الطماطم و الفلفل و الخيار

2/ إحصائيات مشاريع تربية حيوانية لولاية تيارت

و لخصنا هذه معطيات كما هو موضح في جدول رقم 7 الأتي:

العدد	المشروع
20 مشروع	تربية الأبقار
30 مشروع	تربية الأغنام
15 مشروع	تربية ماعز
10 مشروع	تربية دواجن

إجمالي عدد مشاريع 75 مشروعاً

_ تهدف هذه المشاريع إلى زيادة الانتاج الحيواني و تحقيق الأمن غذائي لولاية تيارت

- تشمل مشاريع تربية الأبقار الحلوب و اللحوم
- تشمل مشاريع تربية الأغنام من أجل اللحم و الصوف
- تشمل مشاريع تربية ماعز من أجل اللحم و الحليب
- تشمل تربية الدواجن، تربية الدجاج ، و البط ، و الإوز من أجل إنتاج البيض [1]

ثالثا: الصناعة

تشهد ولاية تيارت تطور ملحوظا في قطاع الصناعي مما يسهم في التنمية الاقتصاد المحلي و خلق فرص عمل جديدة و من بين أبرز المشاريع الصناعية الحالية و هي

1. شركة صناعة المركبات من علامة مرسيدس بنز: يعتبر من أبرز المشاريع الصناعية في ولاية تم إطلاق مرحلة تركيب السيارات بنسبة 100% في عين بوشقيف مما يعزز هذا المشروع من قدرات صناعية للمنطقة و يوفر عديد من فرص العمل.

2. مشاريع الصناعات الغذائية تعتمد هذه الصناعة على توفر المواد الخام المحلية مثل الحبوب و منتجات الزراعية الأخرى و تسعى لتلبية الطلب المحلي متزايد على منتجات الغذائية

[1]- مديرية المصالح فلاحية لولاية تيارت

صناعة المواد الخام و البناء: تشمل استخراج و تصنيع المواد مثل الرخام و الحديد هذه الصناعات تعتمد على موارد الطبيعية المتوفرة في منطقة و تساهم في توفير مواد البناء للسوق المحلي و للأسواق المجاورة.

تسهم هذه المشاريع الصناعية في تعزيز مكانة ولاية تيارت الاقتصادية و تجعلها مركزا مهما للنمو و التنمية في الجزائر.

و هناك أيضا مشاريع صناعية تم غلقها مثل: مؤسسة الوطنية للألياف الصوفية و نسيجية[ELATEX] التي تأسست سنة 1971 و تم إغلاقها سنة 1986 كانت تهدف إلى تطوير إنتاج الأليف الصوفية و نسيجية لتلبية احتياجات السوق المحلية و دولية.

و مؤسسة الحديد [SNMTAL] التي تأسست سنة 1974 و تم إغلاقها سنة 1989 و كانت تعتبر هذه المؤسسة جزءا من قطاع الصناعة الحديد و صلب في الجزائر و تلعب دور هاماً في توفير المنتجات الحديدية للاستخدام المحلي و تصدير.

و من أسباب غلق هذه المؤسسات يمكن أن تكون نتيجة لعدة أسباب مترابطة قد يشمل ذلك ضعف التنافسية حيث يواجه المؤسسة صعوبة في المنافسة مع المؤسسات الأخرى بسبب ارتفاع التكاليف أو قلة كفاءة كما قد تعاني المؤسسة من مشاكل مالية تجعلها غير قادرة على تمويل عملياتها و تطويرها بشكل مستدام و قد يتراجع الطلب على منتجات المؤسسة بسبب التغيرات في السوق أو تفضيل مستهلكين للمنتجات من مصادر أخرى.

يمكن تكون تغيرات في سياسات حكومية أووا لازمات الاقتصادية عامة أيضا عوامل تؤثر سلباً على أداء المؤسسة و تقليل تنافسيتها في بعض حالات قد يؤدي تدهور البنية التحتية أو نقص استثمار فيها إلى تقليل قدرة المؤسسة على إنتاج و التنافسية

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لجدوى اقتصادية للمشاريع التنموية

. تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التنموية من خطوات أساسية قبل شروع في تنفيذ أي مشروع و ذلك لتقييم مدى جدوى المشروع اقتصادية و تهدف هذه الدراسة الجدوى الى توفير المعلومات اللازمة للاتخاذ قرار الاستثمار في مشروع من عدمه و تحديد أفضل سبل لتنفيذه .

المطلب الأول: جمع معطيات من هيئات معينة

. من خلال تحريات التي قمنا بها في أوساط عدة هيئات عمومية محلية و منها بلدية تيارت و مصالح ولاية تيارت، مديرية سكن تعمير و بناء و مديرية تجهيزات عمومية تمكنا من جمع عدد ضئيل من

معطيات المتعلقة بالمشاريع تنموية المحلية المختلفة و ذلك بسبب إجراءات بيروقراطية التي مازلت تميز هذه الإدارات و التي تتحفظ بشكل كبير على إعطاء مثل هذه المعلومات التي تساعد الباحث في عملية تحليل و استنتاج النتائج الحلول و اقتراحات.

حيث و بعد جهد كبير تمكنا من الحصول على بعض معطيات من بلدية تيارت مصلحة الصفقات على معلومات متعلقة بالمشاريع التي أنجزتها البلدية في إطار مخطط التنموي للبلدية خلال سنة 2023 و المتعلقة خاصة بالبنية تحتية، إنارة عمومية، تهيئة الطرقات، الجسور و التي لخصنها في جدول رقم 8 التالي:

طبيعة مشروع	مقر انجاز	مبلغ صفقة
إنارة عمومية	عين مصباح	60000000,00
مساحات خضراء	CitE630	36900000,00
	Log Ts	
جسور	وسط مدينة تيارت	248,859,606,00

المطلب الثاني : دراسة و تحليل معطيات متعلقة بالمشاريع تنموية منجزة

من خلال دراستنا وتحليلنا للمعطيات التي تحصلنا عليها في دراستنا ميدانيا و المتعلقة بالمشاريع التنموية مختلفة التي باشرتها المصالح العمومية في ولاية تيارت لاحظنا أهناك عدة مشاريع يتم تكرارها سنويا تستهلك في الأموال الطائلة من خزينة عمومية و ليس لها أثر اقتصادي ملموس كالمشاريع متعلقة كإنارة عمومية، مشاريع المتعلقة بالتهيئة أرصفة و مساحة خضراء، المشاريع متعلقة بالصيانة.

الطرقات :

هذه المشاريع تتكرر في ولاية تيارت في كل سنة بسبب سوء نوعية أشغال المنجزة و كذا سوء تخطيط و انعدام إستراتيجية تنموية خاصة بالولاية في مقابل لاحظنا أن هناك مشاريع هيكلية عامة لها فائدة اقتصادية متميزة تم جهلها من طرف سلطات العمومية و أصبحت مشاريع مهملة كالمشروع سكك الحديدية، الجسور، طريق مزدوج تيارت غليزان، مستشفى جامعي إلى أخره.

المطلب الثالث : استخلاص النتائج و اقتراح حلول

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها لدى مختلف هيئات العمومية كولاية تيارت المتعلقة بالمختلف مشاريع التنموية التي باشرتها هذه الهيئات خلال سنوات أخيرة و نتائج السلبية التي لاحظنها في نوعية و مواعيد انجاز هذه المشاريع ارتئينا أن نقترح الحلول التالية

1/ إدارة و تسيير ميزانية الولاية المقدرة سنويا 5000إلى 6000 مليار دج تسيير عقلاني مبني على تخطيط محكم و نظرة ثاقبة للمستقبل ولاية بما يخدم الصالح العام و يحد من ظاهرة الفساد المالي

2/ التركيز على مشاريع ذات أهمية الاقتصادية اجتماعية ملحة خاصة تلك المتعلقة بالصحة تعليم، صناعة، خدمات، البنية تحتية كالطرقات جسور مطارات و وسائل نقل حديثة(قطار حضري) تارمواي .

3/ تفادي اللجوء إلى تخصيص ميزانيات معتبرة في مشاريع وهمية لخدمة المنفعة الخاصة كبعض الأطراف {مسؤلين، و مقاولين}

4/ تبنى آليات و ميكانيزمات مراقبة مشددة على انجاز هاته المشاريع من خلال إشراك مكاتب دراسات المختصة المنتجين محليين و ذي كفاءة الخبراتية و علمية لتفادي انحرافات الغش في انجاز تضخيم الفواتير سوء نوعية انجاز و رشوة.

خاتمة

خاتمة :

يظهر من خلال دراستنا لموضوع المشاريع التنموية المحلية أنها مفهوم حديث يهدف إلى تعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المحلية. تقوم التنمية المحلية على أسس علمية ومنهجية تسعى إلى تحفيز التفكير الإبداعي والمشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط والتنفيذ. ومن خلال تطبيق سياسات عمومية متسقة ومبنية على المعرفة، يمكن تحقيق الجدوى الاقتصادية وتفادي الفساد المالي.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهات المعنية بالتنمية المحلية أن تولي اهتمامًا خاصًا لتحسين التخطيط وإدارة المشاريع المحلية، والاستفادة من الموارد المتاحة بشكل مستدام وفعّال. يعتبر التفاعل الوثيق بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص جوهريًا في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

ومع ذلك يتوجب أيضًا التنبه إلى خطر الفساد المالي الذي قد يهدد مشاريع التنمية المحلية. لذا، يجب تكثيف الجهود لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتنفيذ المشاريع المحلية، بالإضافة إلى تشديد الرقابة وتعزيز آليات مكافحة الفساد.

يتعين علينا أن نعمل معًا لتعزيز التنمية المحلية كوسيلة لتحسين جودة الحياة في المناطق المحلية، وذلك من خلال تطبيق سياسات علمية ومنهجية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز التعاون والتفاعل بين جميع الأطراف المعنية.

مما سبق وبنظر إلى نتائج التي سمحت لنا من معالجة إشكالية مطروحة وبكل موضوعية مما جعلنا نؤكد صلاحية الفرضيات التي طرحنها والمتمثلة في اعتبار التنمية آلية من آليات النمو والتطور اقتصادي البلدان وهذا ما تؤكده الدراسات الاقتصادية التي تمت على مستوى الدول المتطورة التي قطعت شوطاً كبير في مجال التنمية الاقتصادية كما نؤكد صحة الفرضية الثانية المتمثلة في تجربة الجزائر الرائدة في المجال التنمية مقارنة مع الدول العالم ثالث أخرى برغم النقائص الملاحظة في المجال التخطيط والترشيد النفقات.

كما نؤكد الفرضية ثالثة المتمثلة في انتشار الظاهرة الفساد المالي خلال عملية منح و انجاز المشاريع التنموية محلية المختلفة و الذي أكدناه من خلال دراستنا الميدانية التي خصصنها للولاية تيارت و التي سمحت لنا من وقوف على بعض المشاريع التنموية ذات بعد اقتصادي و اجتماعي و التي خططت لها و ذلك من خلال معاينة، أما توقفها للأسباب نسبت للفساد مالي أو المشاريع المنجزة تميزت بالنوعية الرديئة مما تسبب في تكرار صيانتها كما هو الحال للأرصفة، إنارة عمومية و تهيئة عمرانية، صيانة الطرقات ...إلخ

من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة، يمكننا التوصل إلى بعض التوصيات الرئيسية:

- تعزيز الرقابة وتعزيز الشفافية في إدارة المشاريع المحلية: يجب وضع آليات فعالة للرقابة والمراقبة على استخدام الموارد المالية وضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وشفافية.
- تعزيز والتوعية بمكافحة الفساد: يجب توجيه جهود التدريب والتوعية نحو مكافحة الفساد المالي وتعزيز الوعي بأخلاقيات العمل العام وضرورة النزاهة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: يجب تشجيع التعاون بين الحكومة المحلية والشركات الخاصة لتنفيذ المشاريع التنموية وضمان استفادة الجميع من الفرص المتاحة.
- تعزيز البحث العلمي وتبادل المعرفة: يجب دعم الأبحاث العلمية في مجال التنمية المحلية وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة بين الجهات المعنية.

بالتالي يمكن أن تسهم تلك التوصيات في تحقيق التنمية المحلية بطريقة مستدامة وفعّالة، والحد من ظاهرة الفساد المالي التي قد تعيق عملية التنمية وتؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. إحسان حفصي علم اجتماع التنمية الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2004 ص 33
2. الإسلام و المذاهب الاقتصادية المعاصرة 32 بتصرف،
3. ايهاب مقابلة و آخرون تعريف علم الاقتصاد و أهدافه موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية تاريخية
4. باية خديجة " محاضرات في مقّاس مدخل العلم الاقتصاد")جامعة الجزائر،3 2018.2019(ص18
5. بتصرف و أنظر الاقتصاد الإسلامي مدخل و منهج، ص39
6. الجزيرة HTTPS://WWW;ALGAZEERA عبد الحكيم حذاقة 2023/4/18 اخر تحديث 2023/4/18 2:49 مساء بتوقيت مكة مكرمة
7. حطاب كمال، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي و علاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي م16،ع ا ص2003،ص9.
8. دفاتر السياسة و القانون 01-06-2019 182-196 volume11-numéro2 pages
9. الرداويتيسير ، التنمية الاقتصادية ، سوريا مدرية المكتب و المطبوعات الجامعية ص 83 .
10. روبرت هيلبرونر الاقتصاد في خدمة المجتمع ترجمة محمد ماهر مكتبة اقتصادية دار الكرنك القاهرة 1965 ص 10
11. ساعد محمد ، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، جامعة ابن خلدون ، 2018. ص 48.54
12. السالوسعلي ، الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة ، قطر ، مؤسسة الريان ، لبنان 1998 ص(36/1)
13. سليم مجلخ وليد بشيشي، قياس و تجليل التفريغ الاقتصادي الجزائر(1996.2019) جامعة 8 ماي 1945 قالمة(الجزائر) ص53
14. السيد محمد أحمد سيرتي أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعيين للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية 2014،ص:18
15. سيد محمود سيد محمد " التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية أطروحة دكتوراه جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد و التجارة 1988 ص 64

16. سيراتباية خديجة " محاضرات في مقياس مدخل العلم الاقتصاد" (جامعة الجزائر3، 2019.2018)
17. عبد الوهاب بـ الامين ، فريد بشير " الاقتصاد الجزئي" كتاب الكتروني (بدون سنة نشر Accès) ص8
18. فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، عمان " أطروحة الدكتوراه كلية الإدارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2008 ص 63
19. فيصل بوطيبة ,"مدخل لعلم الاقتصاد، جسور،الجزائر،2017, ص18.
20. الكاتب الصحفي شهرزاد . 26 نوفمبر 2023 HTTPS/ llGLRSJHFIDZ 2023 /11/26
21. مبادئ الاقتصاد، محمد خليل برعي، دار الثقافة العربية، القاهرة 1994م، ص131.
22. متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد . مدخل عام، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2009،ص: 20
23. المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 06، العدد 01 (جوان 2022) ص 181.166
24. مجلة جديد الاقتصاد. مجلد رقم (15). عدد رقم (1). ديسمبر 2020
25. محمد الوادي، ابراهيم خريمس، نضال الحواري، ضرار العتيبيالأساس في علم الاقتصاد"، (البازوري، الأردن 2007)،ص 26،27 يتصرف لكن
26. محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادرس قريصة مذكرات في التنمية و التخطيط القاهرة : الدار الجامعية للنشر التوزيع 1986 ص 64
27. محمد مدحت مصطفى ، سعير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية مصر : مكتبة الإشعاع الفنية 1999 ص 46
28. محمد يافر الصدر اقتصاديا الطبعة عشرون دار التعارف المطبوعات بيروت 1987 ص 27
29. مديرية أشغال العمومية
30. مديرية السياحة و الصناعة التقليدية تيارت
    i. مديرية المصالح فلاحية لولاية تيارت
31. مديرية الموارد المائية
32. المصدر 155018 توقعات تضخمcom; zrdsamjlljs ;https

33. معين أمين السيد ، محاضرات في مدخل للاقتصاد، الطبعة الأولى (جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير 2016) ص39

34. المكتب الوطني للإحصاءات ONS وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

35. موري سمية ، بلحاج فراجي ، اثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة مقاربة تحليلية و قياسية " مجلة استراتيجية و تنمية جامع مستغانم جويلية 2004

36. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة عمرانية

37. الموقع رسمي لوزارة داخلية و لجماعات المحلية و تهيئة العمرانية

38. هذا التعريف اختاره الدكتور عبد الجبار السبهاني من مقاله: بعنوان:تعريف الاقتصاد الإسلامي نشر على موقعه الشخصي: Https://www.ol-sobhany.com

39. وزارة سكن وعمران و المدينة

40. الإذاعة الجزائرية https://news.radiojlgerie.dznode. الاقتصاد 2023/12/19 12:23

41. البلاد WWW.ELBILAD.NET. NATIONGL/ ; 10,12HTTPSبواسطة مصدر في 24 / 10/ 2023 3508 قراءة

42. وكالة الإنباء الجزائرية https://wwwaps.dz134209202361 الأحد 2023/11/06 11:28 الفئة: صحة علوم تكنولوجيا

43. ينظر في هذا و ما قبله: النظام الاقتصادية للدكتور فليح حسن خلف

44. https ;llwwwaps,dz,13420920836l1.8 2023/11/06

45. https://www.echorouronline.coml 02l202415,45H

46. CNBCعربية https://wwwcnbcarabia.com نشر الأحد 24 ديسمبر 2023/ 5:41 مساءا اخر تحديث الاحد 2023/12/24 5:47مساءا

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE TIARET
DAIRA DE TIARET
COMMUNE DE TIARET
DIRECTION DES TRAVAUX

FICHE TECHNIQUE RELATIVE
AUX TRAVAUX D'AMENAGEMENT ESPACE VERT CITE 630 LOGTS

N°	DESIGNATION DES TRAVAUX	U	Q	P/U	MONTANT
	REALISATION D'UN MURET				
1	Décapage du terrain y/c Evacuation des remblais a la Décharge Public	M2	5 000,00	240,00	1 200 000,00
2	Réalisation d'un mur en pierre h=0,70 m y/c fouille ,jointoiement en enduit de ciment et vernissage et une couche de béton de proprete ep 0,10 m	M3	160,00	5000,00	800 000,00
3	F/P de grille métalique h=0,60 m selon le choix de maitre de l'ouvrage y/c fixation et peinture laqué et enlevement de l'ancienne cloture y/c evacuation au parc communal .	ML	400,00	7 000,00	2 800 000,00
4	Réalisation de Corniche en béton armé en ciment CPJ y compris coffrage en bois ou métallique	ML	400,00	900,00	360 000,00
			SOUS TOTAL 01		**5 160 000,00**
	ECLAIRAGE PUBLIC				
1	Fouille en tranché en terrains meubles de dim 0.50X0.70 Y C TTS suggestions	ML	300,00	400,00	120 000,00
2	F/P de tube PEHD Ø50-60 mm	ML	300,00	650,00	195 000,00
3	F/P de lit de sable d'une épaisseur de 20 cm	ML	300,00	160,00	48 000,00
4	Remblaiment de la tranchée avec de la terre excedentaire	ML	300,00	200,00	60 000,00
5	F/P grillage d'avertisseursde signalisation couleur rouge largeur 30 cm	ML	300,00	200,00	60 000,00
6	Câble U1000 R 02V 4x16mm² y compris fourreaux pose en tranchée	ML	400,00	1600,00	640 000,00
7	F/P de câble en cuivre nu 1x28 mm²	ML	400,00	500,00	200 000,00
8	F/P de candélabre en acier galvanisé thermo laqué simple cross d'une hauteur h= 5m équipé d'un luminaire solaire poly cristallin et des lampe LED 1x150 W baterie 12 v batterie rechargeable y/c ouverture de fouille en puits.massif et surmassif en motif decoratif y compris toutes sujestion de bonne execution	U	10,00	120000,00	1 200 000,00
9	F/P de armoire d'éclairage extérieur 3 contacteurs D95A porte fusible 4X125A et photocellule et toutes sujétion de bonne exécution	U	1,00	70 000,00	70 000,00
			SOUS TOTAL 02		**2 593 000,00**
	REVETEMENT DE SOL				
1	Revetement des accés en chape de béton Imprimé avec treillis soudé ep 10cm y compris hérrissonnage en pierre et toutes sujetion de bonne execution	M2	5 000,00	3 000,00	15 000 000,00
			SOUS TOTAL 03		**15 000 000,00**
	PASSAGE PIETONS				0,00
1	F/P de chape en béton y/ c herrissonage en pierre seche et joint de fractionnement chaque 1.00 ml	M2	450,00	900,00	405 000,00
2	F/P de bordure préfabriqué y/c assise en beton ,peinture et ttes sujetion de B,E	ML	400,00	700,00	280 000,00
3	F/P de carrelage anti-dérapant 0.33x0.33 y/c tte sujjetions de bonne execution	M2	450,00	1 400,00	630 000,00
			SOUS TOTAL 04		**1 315 000,00**
	PLANTATION				

Scanné avec CamScanner

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE TIARET
DAIRA DE TIARET
COMMUNE DE TIARET
DIRECTION TECHNIQUE

FICHE TECHNIQUE ESTIMATIVE ET QUANTITATIVE RELATIVE AUX TRAVAUX DE RENOVATION D'ECLAIRAGE PUBLIC A TRAVERS LA VIILE

N°	DESIGNATIONS DES TRAVAUX	U	Q	PU	MONTANT
1	Ouverture de la tranchée (0,50x0,80) touts nature de terrain y/c foureaux de tube PEHD Ø 60 mm	ML	1000	200,00	200000
2	F/P de Câble U1000 R 02V 4x35 mm² y compris	ML	400	1 600,00	640000
3	F/P de Câble U1000 R 02V 4x25mm² y compris	ML	600	1400,00	840000
4	F/P de Câble U1000 R 02V 4x16 mm² y compris	ML	2000	1 200,00	2400000
5	F/P de luminaires LED 200 W bonne qualite (solon choix le maitre de auvrage)	U	1 658	10000,00	16580000
7	F/P guirlande diffirent couleur bonne qualité longuer 8 m y/c transfo	U	9 000	1600,00	14400000
8	F/P de candélabre en acier galvaniser thermo-laque simple crosse h=7m y compris fil 2*2.5 toutes sujétion de bonne exécution y/c massif et sur massif	U	25	30000,00	750000
9	F/P de armoire d'éclairage extérieur avec disjencteur et 3 contacteurs D95A et photo cellule et les portes fusible toutes sujétion de bonne exécution	U	2	40000,00	80000
10	remise en etat initial (tapi)	ML	400	2000,00	800000
				TOTAL	**36 690 000,00**
				TVA 09%	**3 302 100,00**
				TTC	**39 992 100,00**
				Arrondi	**40 000 000,00**

Délais d'exécution : 03 MOIS

Arrêter la présente fiche technique en T.T.C a la somme de :

UN QUARANT MILLION DINARS

SERVISE TECHNIQUE

Scanné avec CamScanner

ملخص

هدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم المشاريع التنموية المحلية في ولاية تيارت من حيث الجدوى الاقتصادية ومدى تأثير الفساد المالي على نجاح هذه المشاريع. تركز الدراسة على تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية المشاريع التنموية والتحديات التي تواجهها.

تم استخدام منهجية البحث الكمي والنوعي لجمع البيانات. شملت الأدوات المستخدمة في جمع البيانات المقابلات، الاستبيانات، وتحليل الوثائق الرسمية. تم اختيار عينة من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات (الزراعة، البنية التحتية، التعليم، الصحة) لتحليلها.

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد، التنمية ، المشاريع

Résumé

L'objectif de cette étude est d'analyser et d'évaluer les projets de développement local dans la wilaya de Tiaret en termes de faisabilité économique et de l'impact de la corruption financière sur le succès de ces projets. L'étude se concentre sur l'identification des facteurs qui influencent l'efficacité des projets de développement et les défis auxquels ils sont confrontés.

Une méthodologie de recherche quantitative et qualitative a été utilisée pour collecter les données. Les outils utilisés pour la collecte des données comprenaient des entretiens, des questionnaires et l'analyse des documents officiels. Un échantillon de projets de développement dans différents secteurs (agriculture, infrastructure, éducation, santé) a été choisi pour l'analyse.

Mots-clés
Économie, développement, projets